

الإسناد في النحو، والخطاب

د. جُمعان بن عبدالكريم*

ملخص

تتناول هذه الدراسة تطورات البحث في المسند والمسند إليه في النظريات النحوية بدءا بالنظرية النحوية العربية. وقد أشارت إلى بعض استعمالات المسند والمسند إليه في النحو التوليدي التحويلي وفي النحو الوظيفي وفي نحو الخطاب، وخلصت إلى أن هنالك اختلافات في استعمالات المسند والمسند إليه تحكمها تلك النظريات النحوية، واقترحت الاهتمام بصناعة المزيد من النظريات الخاصة بالإسناد الخطابي.

Abstract

The present study deals with subject and predicate in Arabic syntax and other syntactic theories. It refers to the uses of Subject and Predicate as formulated in TGG, functional syntax and discourse grammar. It reaches the conclusion that there are differences in subject and predicate uses that are governed by such syntactic theories, and suggests the formulation of further theories dealing specifically with subject and predicate in Discourse (namely what may be called «discourse predication»).

مقدمة

إن التِّمثال الدلالي للنص اللغوي الذي يشكِّل في النهاية محتوى الرسالة اللغوية التي يقصد المخاطِب إيصالها إلى المخاطَب لهو أهم مطلب سعى إليه الباحثون سواء أكان ذلك من خلال البحث عن معاني الكلمات المفردة، أم من خلال دلالات الجمل المركبة، أم من خلال تداولية الموقف أو السياق. ولقد كان الأساس الأول بعد النظر إلى معاني الكلمات للوصول إلى تِمثَّالٍ دلالي للنص اللغوي هو تقسيم الكلام في المنطق إلى مسند ومسند إليه، ثم استعمل النحويون العرب هذا التقسيم بطريقة تختلف عن استعمال المنطقيين وخصوصاً عند سيبويه ولما ازدهرت الدراسات المنطقية والفلسفية واللسانية في الغرب عاد الاهتمام بالمسند والمسند إليه في الجملة، وفي النص، وفي الخطاب ولكن ضمن أطر نظرية ومحددات جديدة...

يحاول هذا البحث النظر في قضايا الإسناد في النحو بمختلف أقسامه من نحو الجملة إلى نحو الخطاب، وقد ابتدأ البحث بمقدمة، ثم تمهيد حول مفهوم الإسناد في المنطق، تلا ذلك مقاربة الإسناد في النظريات النحوية بدءا بالإسناد في النظرية النحوية العربية، ثم الإسناد في بعض النظريات النحوية الحديثة، واهتم البحث على وجه الخصوص بالإسناد في نظرية النحو التوليدي التحويلي وتطوراتها، ثم الإسناد في نظرية النحو الوظيفي، يلي ذلك الإسناد

*أستاذ مشارك في جامعة الباحة

في الخطاب، وقد تناول البحث في هذا القسـم ما يتعلق بالإسـناد في نحو الخطاب الوظيفي، والإسـناد في النص من خلال «التوالي الموضوعي»، والإسـناد في النص كقضايا هرمية تؤدي إلى تِمثَّالٍ دلالي حول الإسناد الخطابي، ثم خاتمة حوت أهم النتائج.

1-1 الإسناد في المنطق

اهتم أرسطو في منطقه بإيضاح مفهوم الاسم، ثم إيضاح مفهوم الكلمة (هي بمنزلة الفعل في اللغة العربية)؛ ليصل إلى العلاقة الإسنادية بينهما، فالاسم عنده هو: لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان... والكلمة هي: ما يدل، مع ما تدل عليه على زمان... وهو أبداً دليل ما يقال على غيره... كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع[1] وقد قسم المنطقيون القضية الحملية أجزاء ثلاثة: الأول رتبة وإن تأخر في الذكر وهو المحكوم عليه والمسند إليه ويسمى موضوعاً، لأنه وُضِع ليحكم عليه، والثاني وإن تقدم ذكراً وهو المحكوم به والمسند ويسـمى المحمول اصطلاحـاً ؛ لحمله على الموضوع، والثالث النسـبة الواقعة بين الموضوع والمحمول ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة بين الطرفين[2].

ويجـوز في طـرفي الإسـناد أن يكونا بسـيطين أو مركبين؛ فعلى سـبيل المثـال يجوز في الموضوع أن يكون مفرداً مثل: (سفينة) كما يجوز أن يكون مركباً مثل: (رائد الفضاء الأول)... ويجـوز في المحمـول أن يكـون مفرداً مثـل (أبيض) كما يجـوز أن يكون مركبًـا مثل: (ناقل الحرارة). ولا يغير ذلك في القضية الحملية.

ويرى الدارسون للمنطق أن التحليل المنطقي للقضية إلى موضوع ومحمول حسب النظرية الأرسطية تحليل غير كاف للإحاطة بكل بنيات الجمل الخبرية التي تنتجها اللغات الطبيعية[3].

وسـنحاول أن نختبر ذلك لنرى كيف تتم العملية الإسـنادية في بعض النظريات النحوية، وفي بعض أنحاء الخطاب التي اهتمت بها.

1-2 الإسناد في النظريات النحوية

سـيتناول البحـث في هـذا القسـم وضـع المسـند والمسـند إليه داخـل الجملـة من خلال النظريــة النحويــة العربية، وبعـض النظريات النحويــة الحديثة كنظرية النحــو التوليدي التحويلي،ونظرية النحو الوظيفي.

2-1-1 الإسناد في النظرية النحوية العربية

اهتمت النظرية النحوية العربية بالإسـناد، نجد ذلك أول ما نجده لدى سـيبويه الذي عقد لهما بابا مسـتقلا سـماه باب المسند والمسـند إليه وقال عنهما: «هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبدالله أخوك: وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبدالله، فلا بد للفعل من الاسم»[4].

ولـم يوضح سـيبويه في نصه السـابق ما الجزء الذي يطلق عليه المسـند ومـا الجزء الذي يطلق عليه المسند إليه، ولكنه في موضع آخر يصرح به؛ فيجعل المبتدأ هو المسند، إذ يقول:



«ولـم يكـن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله ؛ فالمبتدأ مسـند والمبني عليه مسـند إليه»[5]، ويؤكد ذلك مرة أخرى في بـاب الابتداء قائلاً: «فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه» ولكنه في باب الفاعل لا يذكر مصطلحي المسند والمسند إليـه بل يقول: «فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعلـه فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ. والمفعول الـذي لـم يتعداه فعله ولم يتعدَّ إليه فعـل فاعل فقولك: ضُرِب زيدٌ ويُضرَب عمرو. فالأسـماء المحـدَّث عنهـا، والأمثلة دليلة على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسـماءِ، وهو الذهاب والجلوس والضرب»[6].

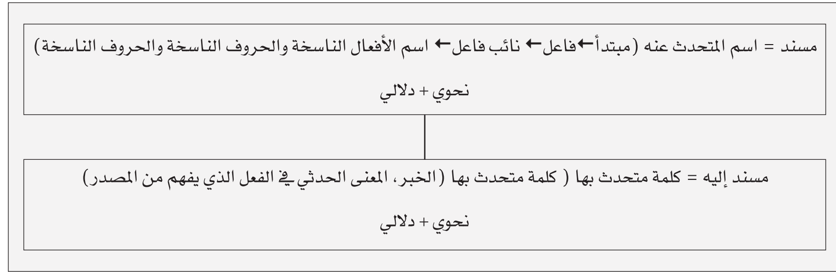
من خلال ما سبق نستنتج أن مصطلح المسند والمسند إليه عند سيبويه هو مصطلح نحوي خـاص بتركيب الجملة الاسـمية أو بناء الجملة الاسـمية لأول وهلة فالمبتدأ مسـند، والخبر مسـند إليه؛ لأنه في باب الفاعل يأتي بمصطلحين آخرين هما الاسـم المحدث عنه (الفاعل)، والآخـر هو المحدث به ولم يقل: إنه الفعل بـل الدلالة المجردة من الزمن في الفعل (المصدر). والذي يُفهم من كلام سـيبويه في موضع آخر أن الأصل أن يكون هنالك مبتدأ في كل الكلام، ثم يدخل عليه الناصب والجار وغير ذلك.[7] أي أن لدينا في الأصل (مسنداً) - على رأيي سيبويه - وهو المبتدأ ويبنى عليه خبر ويبنى عليه فعل ويبنى عليه أي سـوى ذلك ولكن لا يُسـمى الطرف الآخر مسنداً إليه إلا إذا كان لا يستغنى عنه.

ويمكن توضيح نظرية الإسناد عند سيبويه من خلال الآتي:

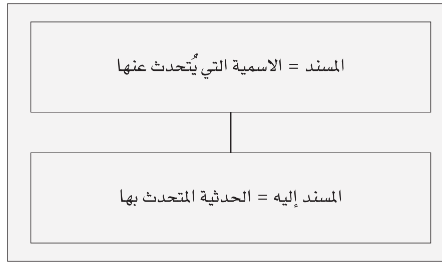
1. لاسم المتحدث عنه (المسند) = المبتدأ قد يتحول إلى فاعل أو إلى نائب فاعل
2. الكلمة التي يتحدث بها (اسم أو معنى الحدث مجرداً من الزمن في الفعل).
3. العلاقة الإسنادية وهي علاقة وجودية بمعنى أن المسند إليه لايوجد إلا بوجود مسند والعكس صحيح.

وبنـاء عـلى ذلك فإن المسـند والمسـند إليه هما لـب الجملـة ويتكونان من جزأين اسـم يتحدث عنه وكلمة يتحدث بها عن ذلك الاسـم، ومن هنا نعلم أنه لا علاقة بين الإسـناد عند سـيبويه والإسناد في منطق أرسطو لا في المصطلحات ولا في القضايا المترتبة على العملية الإسـنادية، بل إن سيبويه اسـتعمل المصطلحات عكس ما هو في المنطق الذي تأثر به بعد ذلك النحويون التالون لسـيبويه فجعلوا المسند إليه هو الاسم المتحدث عنه مبتدأ أو فاعلاً، وجعلوا المسـند الاسـم المتحدث به سـواء كان فعلاً أم خبراً. واستعمال سـيبويه لمصطلحي المسـند والمسـند إليه بهذه الصورة ليس خطأ منه [كما يبدو في نظر الباحث][8]؛ إذ تكرر ذلك عنده أكثر من مرة هذا ناحية، ومن ناحية أخرى فمنطلق سيبويه هو منطلق بنيوي تركيبي ينظر إلى كيفية تشـكل التركيب الأساسـي للكلام في اللغة، ونلحـظ أنه يتكون من بنيتين كلتيهما مرتبطة بالأخرى ولكن البنية الأولى وهي بنية المسـند (الاسـم المتحدث عنه) عند سـيبوبه هي الأسـاس كما أنها ذات شقين نحوي مبتدأ أو فاعل أو نائب فاعل أو اسم الأفعال الناسـخة أو الحروف الناسـخة، ودلالي وهو كونها اسـماً أو معنى الاسمية فيها، تتلوها بنية الكلمة المتحدث بها وهي ذات شقين نحوي تكون فعلا أو خبرا ودلالي وهو معنى الحدثية في

كليهما. أما موقف سيبويه من الدلالة والتركيب فيمكن مقاربته في باب الاستقامة في الكلام والإحالة[9] وهو يختلف عن تركيب القضايا المنطقية.



وفي النهاية يمكن أن نستخلص من كلام سيبويه أن المسند يمثل الاسمية، والمسند إليه يمثل الحدثية المتعلقة بالاسمية[10]



ورأي سيبويه من حيث رتبة المسند والمسند إليه يدل على تقديمه للمسند (ففي نصه إشارات بتقديم الاسم ((المسند))،كقوله المبتدأ الأول، وكقوله مبني عليه) لا يتفق مع تركيب الجملة العربية الفعلية. «يقول هوكيت، يمكن التمييز بين: «الموضوع والمحمول في جملة ما من حيث إن المتكلم يعلن أولا عن موضوع ثم يخبرنا بشيء ما عن ذلك الموضوع.. ففي الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية المعروفة تكون المواضيع عادة مسنداً إليها وتكون المحمولات مسنداً«[11] ولكن رأي سيبويه يتحقق في الجملة الاسمية التي تصبح كالجمل في اللغات الأوروبية من حيث تقديم الموضوع متلواً بالمحمول، وقد أدى هذا إلى أن النحاة كما ذكرنا سابقاً عكسوا ترتيب سيبويه متأثرين بالتقسيم المنطقي وجعلوا المسند إليه متمثلاً في المبتدأ والفاعل في حين خصوا المسند بالخبر والفعل[12] غير مبالين بالرتبة وغير مبالين في الجملة الفعلية من ذكر الحدثية قبل الاسمية أو ذكر المحمول قبل الموضوع، وسموا ذلك إسناداً أصلياً.

ثم حاول النحاة حل بعض إشكالات تقسيمهم للمسند والمسند إليه التي نشأت في أثناء التفرعات الإعرابية بوضع مصطلح جديد إلى جانب الإسناد الأصلي أطلقوا عليه الإسناد الفرعي ويتحقق ذلك الإسناد الفرعي على وجه العموم في إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه ومن أمثلة ذلك: إعمال الوصف الرفع لا لكونه مسنداً بل لكونه وصفا نحو: (رأيت المنطلق أخوه)، فأخوه مسند إليه لاسم الفاعل وليس له مسند لأن المنطلق فضلة منصوب لأنه مفعول به.

أما في نحو: (محمد مسـافر أخواه)، فيرى فاضل السامرائى[13] أن (مسافر أخواه) ليس بجملة وذلك لأن اسـم الفاعل لم يتجرد للإسـناد لــــ (أخواه) وإنما هو مسـند للمبتدأ محمد وليس مسنداً إلى فاعله، وأما (أخواه) ففاعل لـــــ(مسافر) لكونه اسم فاعل لا لكونه مسنداً.

ولكن تلك الإشـكالات لم تنته ومرد هذه الالتباسـات التي أدت إلى وضع إسـناد فرعي يرجع إلى حصر النحاة القدماء الإسناد في إطار الإعراب التركيبي للكلمات[14]، دون النظر إلى أن قضية الإسـناد هـي قضية تتعلـق في أصلها بمناط الاسـمية والحدثية التي هـي واضحة في كلام سـيبويه أكثر من تصنيفات الإعراب، أو بمناط انقسـام الجملة إلى موضوع وحديث عنه، ولا يتصور وجود جملة تخلو من الإسـناد بهذا الوجه؛ فالإسـناد موضوع ينسـب إليه محمول دون اكتراث بوضعهما الإعرابي إلا ضمن إيجاد جدولة بالحالات الإعرابية للمسـند والمسند إليه أياً كانت تلك الحالات، كما أن معالجة الإسناد [في نظر الباحث] لا يمكن أن تتم إلا وفق معالجة ثلاثية ((دلالية – تركيبية – تداولية)) في إطار تناول نظري محكم.

ومن المشكلات التي تتعلق بالإسناد في النظرية النحوية القديمة:

- التفريـق بين الـكلام والجملة بناء على أن شـرط الكلام هو الإفادة، أما الجملة فشـرطها الإسـناد سواء أفاد أم لم يفد وهو ما استنتجه الدكتور فاضل السامرائي من المغني وغيره وإن لم يذكر المغني الإسـناد بلفظه[15]، والحقيقة أن هذا اسـتنتاج غريب جداً، إذ لا يتصور وجود عملية إسنادية من غير إفادة، وقد صرح السيوطي في الهمع أن الإفادة إنما تحصل بالإسناد[16].
- وجود جمل تامة الإفادة ولكنها على تقسـيمات النحاة تتكون من مسـند إليه دون مسند، ومن تلك الجمل التي عددها السامرائي في كتابه[17] نختار ما لم يحتمل خلافا قوياً أو أوجها إعرابية أخرى ذات اعتبار عند النحويين القدماء، منها:
- 2أ (أقل رجل يقول ذلك)

فـــ(أقـل) مبتدأ لا خبر له لأن جملة «يقول ذلك» لا تحتمل غير الوصفية، ولا يتأتى تقدير «موجود» لأنه لا معنى لهذا التقدير[18]. فلم يتبق إلا كون (أقل رجل) مسند إليه، وليس هنالك مسـند. ولكن لا غنى عن إسـناد الحدثية إلى الاسمية في هذه العبارة أي لا يمكن أن يستغني شـق العبارتين عن الآخر بعبارة سـيبويه، وما نراه هو موضوع أسند إليه محمول بغض النظر عن المعضلة الإعرابية التي ينبغي أن تتوافق مع الإسناد لأنه أساس بناء الكلام لا أن الإسناد يتوافق معها ولا أن المسـند إليه متصور خلوه عن مسـند، وهذه العبارة في المنطق العادي وفي منطق المحمولات الحديث عبارة مستقيمة ليس فيها أي إشكال.

- جـواز جعل المسـند إليه جملة، في مثل قول الله تعالى: «ثُـمَّ بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآياتِ ليسـجُنُنَّهُ»[19] فجملـة ليسـجننه فاعل (مسـند إليـه) إلى الفعـل (بدا)، وقد اشـترط بعض النحوييـن أن يكون الفعل قلبياً للفاعل الجملة[20]، وقد يصح هذا على اعتبار خاصية الأفعال القلبية التي لا تستدعي فاعلاً بمعنى الفاعل في النظرية النحوية القديمة، ولكن ليس على اعتبار أن المسند إليه يكون جملة فإن الإسناد لا يتحقق إلا إلى اسم فقط حسب رأي القدماء.

• جعـل المسـند إليه جـارا ومجرورا في حالة كون الجـار والمجرور نائب فاعـل كقوله تعالى: «ونُفخَ في الصُّورِ»[21]. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يتم جعل الجار والمجرور الدال على ظرف مـكان وقوع النفخ مسـنداً إليه في أي نظرية نحوية وإنما المسـند إليـه في هذه الحالة هـو الضميـر في النظرية النحوية العربية أو الفاعل المدلـول عليه بالأثر الذي خلفه وهو صرفيم البناء للمجهول.

2-1-2 الإسناد في بعض النظريات النحوية الحديثة

اسـتعمل النحو الأوروبي مفهوم الإسـناد منذ القدم ؛ فالمسـند إليه عندهم في الجملة هو الفاعل... على حين يمثل المسند ما يقال عن هذا الشيء، ويشمل المسند عموماً المفعول به، ويمثل لذلك د. مصطفى حركات بجملة: زيد ضرب عمراً؛ فالمسـند إليه عندهم (زيد)، والمسند (ضرب عمرا)، ثم يشير إلى أن ذلك يخالف التحليل في النظرية النحوية العربية، كما يشير إلى أن الغربيين اكتشفوا فيما بعد أن المفعول به من المكملات فأدرجوه فيها.[22]

أمـا إذا مـا أردنـا تتبع التحليـل الإسـنادي في بعض النظريـات الغربية المهمة، فسـنجد ماثيسـيوس مؤسـس مدرسـة براغ الوظيفية اهتم بالمسـند rheme والمسـند إليه theme اهتماما بالغاً « ففي اعتقاد ماثيسـيوس أن الحاجة... تدعو إلى تقسـيم الجملة إلى قسـمين (ليس من الضروري أن يكونا متسـاويين في الطول) الأول يدعى المسـند إليه — وهو القسم الذي يشـير إلى شـيء معروف مسبقاً لدى السـامع... والثاني يدعى المسند وهو ما ينص على حقيقة جديدة تتناول ذلك الموضوع المحدد... وغالبا ما يقابل تقسـيم الجملة إلى مسند إليه ومسند التمييز النحوي بين المبتدأ والخبر أو بين الفاعل والفعل المتعدي والمفعول به «[23]، ونجد تناولاً لقضية الإسـناد في مدارس لسـانية مختلفة، نجده عنـد مارتيني..، كما نجده في نظرية التاجميم، وفي نحو المكونات المباشرة وفي غير ذلك من النظريات.[24]

ومع ذلك لم تحاول النظريات القديمة ومعظم النظريات النحوية الحديثة التطرق صراحة لقضايا الإسناد فيما زاد عن الجملة البسيطة، بل إننا حين نرى أنها تميز بين المسند والمسند إليه لانكاد تلتفت إلى ما يطرحه هذا التمييز من لا معقولية في جعل جملة كاملة مكونة من مسـند ومسند إليه مسـنداً أو فضلة غير عابئة بمسـألة التوافق المنطقي الرياضي والدلالي والتركيبي والتداولي في بعض الأحيان.

بيـد أن التنـاول الحديث لقضايا الحمـل في إطار نظري مصطلحي دقيق وخاص اسـتطاع أن يتعامـل مع تلك الحـالات في إطار النظرية النحوية التي ينطلـق منها ومن خلال طرحها المتكامـل بعيداً عـن المنطق وبعيداً عن نظرة القدماء لتلك الجمل. وسـيتطرق البحث فيما يلي للمسند والمسند إليه في أهم النظريات النحوية الغربية التي طبقت على اللغة العربية.

1-2-1-2 الإسناد في نظرية النحو التوليدي التحويلي وتطوراتها

لم تحاول هذه النظرية التطرق كثيراً إلى ما فوق الجملة، كما أنها لم تعتد كثيراً بالمستوى التـداولي ومـع ذلك فلابـد من الإشـارة إلى أنها في تطوراتهـا المختلفة اهتمت بالإسـناد في



النظريــة المعيارية أو النموذجية Standard theory من خلال جعل المكون التركيبي يتكون من مكونين هما «الأســاس» و»المكون التحويلي»، وفي الأســاس تستخدم بالإضافة إلى رموز الفصائــل (Category symbols) نحــو: م ف (مركــب فعلي)، وم س (مركب اســمي) العلاقات النحوية، مثل المسند والمسند إليه.[25]

كمــا جرى الاهتمــام بالمحاميل وتحليلها في إطــار نظرية الدلالة التوليديــة التي تم فيها تعديل نظرية تشومســكي التي تبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية إلى جعلها تبدأ بتوليد بنية دلاليــة مجردة، تخضــع لعدة تحويلات، وقد اهتمت الدلالــة التوليدية بالمحمولات حتى تكاد تكون في تشــجيراتها للجمل لا تضيف شــيئا ســوى صياغة أخرى لمنطق المحمولات مضافاً إليها طريقة التحليل المعجمي، ومما يميز هذه النظرية تفريقها بين المحمولات الذرية التي لا يمكن تجزئتها، والمحمولات غير الذرية.[26]

كما أن نظرية النحو الكلي في إطار إسهامات علماء نظرية الملامح المميزة في الفونولوجيا جعلــت أفكاراً كالموضــوع Topic، والمحمول Comment أو الفاعل (المســند إليه) Subject، والخبر / الفعل / (المسند) Predicate خصائص عالمية للغة.[27]

ونجــد صــدى واضحا لقضايــا الحمل في أعمــال عبدالقادر الفاســي الفهري الذي يشــير إلى النظرية المعيار الموســعة لدى تشومســكي وجعلها المعلومات المضمنة في البنية العميقة والــواردة دلاليا هــي المعلومات المحورية المتعلقة بالعلاقات المحورية، أي الأدوار المســندة إلى كل موضوع من موضوعات المحمول، ولكنها أصبحت تؤخذ فيما بعد من السطح ومن ثم أصبحت البنية السطحية هي وحدها الواردة بالنسبة للتأويل الدلالي.

ولأن الفهري يعتمد في أعماله على النظرية المعجمية الوظيفية التي أنجزت في إطار النحو التوليــدي التحويــلي؛ فإن البنيــة المحمولية هي جزء رئيس من أجزاء هــذه النظرية حيث يتم التوافق بين البنية المكونية والبنية المحمولية بواسطة الوظائف النحوية وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية ولائحــة هذه الوظائــف محددة، وهي تتضمــن: الفاعل (فا)، والمفعول (مــف) والمفعول غير المباشر (مف غ.ب) والمالك (possessor = ما)، والفضلة (= فض)، والملحق (adjunct = لح)... إلــخ، وتأتلف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعــد التركيبية لبناء البنية الوظيفية، التي تشكل بدورها دخلاً (input) للمكون الدلالي الذي يترجمها في صورة منطقية ملائمة.

ويــرى الفهري من خلال إجــراءات النظرية المعجمية الوظيفية أنهــا تتميز بوجود توافق قــوي بين البنية الحمليــة للمحمول وبنيته الوظيفية. وقد تطرق الفهري لقضية الحمل في أكثــر مــن موضع من طرحه ومن ذلك المقياس الانتقائي من خــلال فرضية التبعية الخارجية للرأس أو التبعية الداخلية للرأس التي يؤيدها الفهري والتي تحاول تمثل العلاقات الانتقائية التــي تقوم بيــن محمول معين وبين التركيــب الذي يعتبر موضوعا مــن موضوعاته...، كما تطــرق إلى الفضلات الحمليــة في العائد الوظيفي وغيــر الوظيفي... وفي مبــادئ المراقبة، وخصوصا في ما يتعلق بالمراقبة الوظيفية، وأفعال المراقبة، والوظائف النحوية وإسنادها وكيفية ارتباطها دلاليا بالمحمول.

ولا شك أن النقاش حول الحمل هنا يختلف عنه في المنطق وفي النظريات الأخرى فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون الخبر «فضلة حملية وإحدى خصائصها أن يكون لها فاعل مراقب وظيفياً، وهي أيضاً فضلة يفرع الفعل إليها، كما يفرع إلى المفعول، ويمكن أن يكون الخبر أيضاً تعليقا (comment) وهو لا ينتمي حينئذ إلى البنية الوظيفية للفعل».

ما فوق الجملة البسيطة عند الفهري

تناول الفهري ما زاد عن حدود الجملة البسيطة في أكثر من موضع، فجعل المبتدأ الذي خبره جملة فعلية في مثل (زيد ضربته) من خلال مفهوم (الربضية) يقع خارج الجملة في مكان البؤرة (focus)، أو الموضع (topic)، لأن التبيئر أو الموضعة هي العملية التي يتم بواسطتها نقل مقولة كبرى من مكان داخل الجملة إلى مكان خارج الجملة ولكن هذه التحويلات تجري من خلال قيود معينة...، وفي الإمكان أن يكون المبتدأ الخبري في الربض الأيمن من الجملة أو في الربض الأيسر وسماه الابتداء الخبري وجعله شبيها بأدوات الاستفهام.

ولكنه في المقابل يرى أن التحويلات تبعاً لقاعدة التبئير التي لا نجد لها أثراً بارزاً وفقا لروس يضاف إليها قاعدة أخرى هي قاعدة التفكيك حيث نجد نسخة أو أثراً ضميرياً للمقولة المنتقلة، وبناء على ذلك فالتبئير يخضع لقيود التحويلات في حين التفكيك لا يخضع لها، ويرى الفهري أن المقاربة التحويلية للتفكيك غير مناسبة؛ إذ يولد العنصر المفكك في مكان خارج الجملة من الأصل، ولأجل ذلك فالقاعدة التي نحتاج إليها هنا هي قاعدة تأويلية لاتحويلية، وهي قاعدة تنتمي إلى نحو الخطاب (discourse grammar) أو إلى المكون الذرعي الذي يجب أن يحدد نوع الصلة الضرورية بين الموضع/البؤرة وبين مركب اسمي يوجد داخل الإسقاط المواخي، وهو بهذا يخرج كثيراً من الجمل المركبة من النحو التوليدي التحويلي، إذ تتم في إطار ذرعي أو تداولي.

وعلى الرغم من ذلك فقد عالج الجمل الرابطية المفككة في إطار الروابط العائدية مع استثناء دراسة العائد الضميري غير الفارغ من نحو الجملة؛ لأن الضمير المملوء كما في (حسب زيد أنه مريض) يمكن ألا يكون غير مشترك إحاليا (coreferential) مع سابق داخل الكلام، بل يمكن أن يحيل على ذات غير مذكورة في الخطاب. وقد تطرق كثيرا إلى أوضاع الربط من خلال المراقبة الوظيفية والمراقبة العائدية سواء أكان العائد من نمط المراقب وظيفياً أو من نمط (ضم) كما تقدم باقتراحات نظرية وظيفية للتطابق فيما يتعلق بالجمل النعتية وجمل الصلة يتضمن أن العلاقات التطابقية يجب أن يقع فحصها في مستوى البنية الوظيفية التي تشتق من العلائق الرابطية وعلائق العلم مع وجوب التفريق بين إسناد الوظائف النحوية والوظائف الخطابية للتمييز بين أنماط الربط المختلفة.[28]

والخلاصة من كل ذلك أن الجمل المفككة والجمل الرابطية تم التركيز فيها على مبدأ الربط والمراقبة أكثر من مسألة تعدد المحمول أو تضمن محمول لموضوع ومحمول في الوقت نفسه في إطار نحو ما فوق الجملة البسيطة... كما لا يمكن أن نسجل ملاحظة ما على عمل تنظيري له جهازه المفاهيمي الخاص في النظر إلى الحمل وإلى الربط إلا من داخل هذا الجهاز وفي أطره



المحـددة التي يبدو أنها تكتفي بوصف الجملـة إذ إن الإطار الحملي فيها لم يكد يتجاوز الجملة البسيطة وما يرتبط بها من جمل رابطية أو مفككة يرجع فيها الحمل إلى محمول الجملة الأولى.

2-1-2-2 الإسناد في نظرية النحو الوظيفي

تعـد البنيـة الحمليـة بنية أساسـية في النحو الوظيفـي في مرحلتية الأساسـيتين التي مثلهما كتابا سيمون ديك (1978) و(1989)، وما فيهما من إغناءات أو إضافات قدمها أحمد المتوكل...

وتقسـم البنيـة الحمليـة إلى عنصريـن همـا: «المعجـم»، «وقواعد تكويـن المحمولات والحدود» وسـنتطرق باقتضاب إلى العنصر الأول لتوضيح كيف يتم التعامل مع الإسـناد في النحو الوظيفي.

- المعجـم، ويضطلع المعجم بتوفيـر «الأطر الحملية» و»الحدود الأصـول» حيث يمثل في المعجم للمفردات الأصول في صيغة إطار حملي يتكون من الآتي:

أ.صورة المحمول

ب. مقولته التركيبية (فعل، مثل: سـافر خالد، صفة مثل: هند حزينة، اسـم مثل: بكر أسـتاذ، ظرف مثل: السفر غداً).

ت.محلات الحدود المرموز إليها بالمتغيرات (س1 ، س 2... س ن)

د.الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستقبل) التي تحملها محلات الموضوعات.

ج.القيود التواردية التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته.

وتعد الأطر الحملية إما دالة على «واقعة» يقوم فيها كل حد من حدود المحمول بالنسـبة إليها بدور معين، وتنقسـم الوقائع إلى «أعمال» مثل: قتل خالد بكراً، و«أحداث» مثل: كسرت الريح الباب، و»أوضاع»، مثل: زيد جالس قرب الباب، و»حالات» مثل: خالد فرح.

وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهميتها بالنسبة إلى واقعية المدلول عليها قسمين:

- الحدود الأولى «موضوعات» (Arguments).
- الحدود الثانية «لواحق» (Satellites).

وتقوم البنيـة العامة للحمل على محمول وموضوعات ولواحق، وعلى أسـاس الموضوعات وحدها يتم تصنيف المحمولات في ثلاث فئات:

- محمولات "أحادية" (ذات موضوع واحد). مثل: ذاب الثلج.
- محمولات "ثنائية" (ذات موضوعين)، مثل: شربت زينب لبناً.
- محمولا "ثلاثية" (ذات ثلاثة موضوعات)، مثل: وهبت زينب هندا فستاناً.

ولا يقوم المحمول بفرض قيود انتقائه إلا بالنسـبة للحدود- الموضوعات، ويسـمى الإطار الحملي الذي لا يتضمن إلا الحدود الموضوعات " طاراً حملياً نووياً".

كمـا يمكن تقسـيم الأطر الحملية من خـلال قواعد التكوين إلى أطـر حملية أصلية وأطر حملية مشتقة...

ويُقتَـرحُ صنــف آخر مــن القواعد هي (قواعد توســيع الأطر الحملية النوويــة)، وينتج عن تطبيق هذه القواعد "الأطر الموسعة" في مقابل "الأطر الحملية النووية"، كأن يكون هنالك مثلاً حديث عن زمن ومكان الواقعة في مثال: شرب زيد شاياً اليوم في المقهى.

وفي الوقــت الــذي يتم فيه تطبيق قواعد توســيع الأطــر الحملية، تطبــق قواعد إدماج الحدود التي يتم عن طريقها إدماج الحدود في المحلات طبقا لقيود الانتقاء بالنسبة للحدود-الموضوعــات، وينتج عن طريــق تطبيق قواعد إدماج الحدود بناء البنيــة الحملية النهائية للجملة وهكذا تصبح الجملة في المثال السابق كالتالي:

شــرب ف (س ١ : زيــد (س)) منــف (س2): شــاي (س2) متف (س3) يــوم (س3) زم (س4): مقهى: (س4) مك.

ثم تنتقل البنية الحملية في النحو الوظيفي إلى بنية وظيفية بواسطة إجراء مجموعتين من القواعد:

أ.قواعد إسناد الوظائف.

ب.قواعد تحديد مخصص الحمل.

وهنالك وظائف دلالية تسند إلى البنية الحملية مثل المنفذ والمتقبل، والأداة، ووظائف تركيبية مثل الفاعل Subject))، ووظيفة المفعول (object)، ووظائف تداولية مثل البؤرة (Focus) والمحور (Topic) ويجعل المتوكل المبتدأ ذا وظيفة تداولية.

وتتميــز الوظائف التداولية بكونها علاقات تقوم بين مكونات الجملة على أســاس البنية الإخبارية المرتبطة بالمقام.

وتعتيــر القــوة الإنجازيــة مخصصا للحمــل، وفي البنيــة المكونية للجملة تعتبــر الحالات الإعرابية ناتجاً للوظائف الدلالية أو التركيبية أو التداولية.

وفي التعديلات الأخيرة على النحو الوظيفي تم تقليص البنيتين الحملية والوظيفية في بنية تحتيــة واحدة متعددة الطبقات تتضمن حملاً وقضية وجملــة على اعتبار أن طبقة الجملة تعلو طبقــة القضية وأن طبقة القضيــة تعلو طبقة الحمل....، وقد صيغت هذه البنية لتشــمل عدة مستويات للتمثيل وضعت في عدة قوالب وفقا لنموذج مستعمل اللغة الطبيعية ومن بين تلك القوالب القالب المنطقي الذي يحكمه مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي، ويتضمن القالب المنطقي حســب مقترح ديك، خمســة قوالب فرعية هي قالب الحدود، وقالب المحمولات، وقالب القضايا، والقالب الإنجازي، واقترح المتوكل إضافة القالب النصي تكون مهمته الاضطلاع برصد الاستدلالات المنطقية التي تقوم بين معلومات تنتمي إلى قطع مختلفة من نفس النص.

ومما يهمنا في ســياق الإســناد الزائد عن الجملة أنه تم الاهتمام بالنص في التطوير الأخير حيث ينقســم النص في الغالب إلى "جملة" و"مكونات خارجيــة"، كالمبتدأ والمنادى والذيل، وتتألــف الجملــة من ثلاثة عناصر: الحمل والقضية والقــوة الإنجازية، ويتكون الحمل في حد ذاتــه مــن ثلاثة حمول فرعية وهي: "الحمــل النواة" وهو الذي يتكون مــن المحمول (فعل،

صفة، اسـم، ظرف)، وموضوعاته التي يختلـف عددها باختلاف محلاتية المحمول، و"الحمل المركزي" و"الحمل الموسـع"، وكل عنصر يعد إطاراً يدمج فيه العنصر الذي يسـفله، فالحمل النووي يدمج في إطار الحمل المركزي والحمل المركزي يدمج في إطار الحمل الموسـع والحمل الموسع يدمج في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية، ويتم الانتقال من مستوى إلى المسـتوى الذي يعلوه عن طريق إضافة "مخصص" ولاحق أو مجموعة من اللواحق وفقاً للبنية العامة [مخصص نواة لاحق]، وتشكل النواة في كل انتقال العنصر المدمج كالآتي:

أ.يتكون الحمل النووي من المحمول وعدد معين من الحدود- الموضوعات... والبنية النووية للحمل النووي هي: محمول موضوع١ موضوع2...موضوع ن.

ب.يؤشر المخصص في الحمل المركزي إلى السمات الجهية كالسمات "تام / غير تام"، "منقطع / مسترسـل" "مسـتمر /آني".... وتنتمي إلى طبقة الحمل المركـزي الواحق الأكثر ملازمة للمحمـول كاللاحق "المسـتفيد"، واللاحق "الأداة" وكاللواحـق الدالة على المصدر والهدف حين يتعلق الأمر بالمحمولات الدالة على التنقل المكاني...

ت.يشـكل "الحمل الموسـع" البنية التي تمثل للواقعة (العمل، الحدث، الحالة) والمشـاركين فيهـا، ويتألف الحمل الموسـع من الحمل المركزي مضافاً إليه "مخصص الحمل: السـمات الزمنية وبعض السـمات الجهيـة) واختيار لاحق أو لواحق حمل (ظـروف الزمان وظروف المكان والعبارات الدالة على "العلة" و"الهدف"، والنتيجة".

د.يدمـج الحمـل الموسـع في إطار القضيـة التي تتألف حينئـذ من هذا الحمـل باعتباره نواة و"مخصص قضوي" (الموجهات الدالة على ما يسمى الموقف القضوي أي موقف المتكلم من فحوى القضية، ولاحق قضوي (إحدى العبارات الدالة على موقف قضوي مثل: "فعلاً، بدون شك، بكل تأكيد".

هـ.يشـكل إطـار القـوة الإنجازيـة أعلى طبقة في بنيـة الجملـة؛ إذ أنه يتألف مـن القضية باعتبارهـا نواة لـه مضافاً إليها "مخصص إنجـازي" ("إخبار"، "اسـتفهام"، "أمر") ولاحق إنجازي اختياري.

ونخلص مما سبق أن قضية الحمل في النحو الوظيفي قضية أساسية حيث "يشكل الإطار الحملي اللبنة الأولى والأساسية في بناء الجملة"[29]، وقد أخذت أبعادا خاصة بها تجاوزت الجملة كما تجاوزت النظرية التقليدية المكونة من (محمول / موضوع) أو (مسند / مسند إليه)، وقد قام أحمد المتوكل بالتركيز أكثر على ذلك من خلال إيجاد قالب خاص هو (القالب النصي)...[30]

ما فوق الجملة البسيطة عند المتوكل

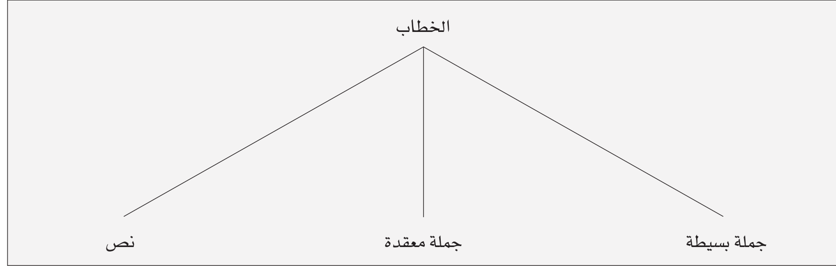
لـم يكتف المتوكل في إطار النحو الوظيفي بمعالجـة الجملة، وما فوق الجملة من خلال تتبع المسـار الحملي، بل حاول أن ينقل مفاهيم النحو الوظيفي إلى إطار نحو النص، وسيخص الحديث هنا بما يزيد عن الجملة البسيطة ثم يتصل بعد ذلك بالطريقة الإسنادية في النص.

يـرى المتـوكل أن الجملـة المركبة هي: "كل جملـة كان أحد حدودها جملـة أو كان أحد حدودها يتضمن جملة"، وبعد أن يمثل بعدة أمثلة تتضمن جملاً مربوطة بروابط نحوية وجملاً لها محل من

الإعــراب وجمــلاً لا محل لها من الإعراب في النظرية النحوية القديمة يعود فيوضح تعريفه للجمل المركبــة بقولــه: "بأنها كل جملة تضمنت أكثر من حمل واحد ســواء أكانــت الحمول المتواردة في الجملة الواحدة تربطها علاقة اســتقلال (الاعتراض والعطف والجملة المبتدئية والجملة الذيلية) أم علاقة تبعية" ويمثل لها بما كان فيها من حمول مدمجة مثل: سأدعو الله كي يعود خالد سالماً.

أمــا كيــف تعامل تلك الجمل المركبــة فيبنى على أن ما تضمنته مــن جمل هو مجرد حمل جديــد أو قضيــة أو جملة تامة، ولأجل مقاربة أكثر دقة للجمل المركبة لم تعد مكونات النحو الوظيفــي تنحصــر في المكونات الثلاثــة: المبتدأ، والذيل والمنادى بــل أضيفت له مكونات أخــرى كالفواتــح والخواتم والنواقل وغيرها، ويرى المتــوكل أن الطابع الخطابي لهذه الجمل يجعل الجمل التي تمثل هذه المكونات في منزلة وســطى بين الجملة والخطاب وأنها مرحلة انتقال من الجملة إلى الخطاب.

ولكن المتوكل يعود ليقســم الجملة إلى جملة كبرى وهي تشــمل الجملة البســيطة والمركبة، وجملــة معقــدة وهــذا النوع من الجمل أخذه من تقســيمات ديــك وتنتج التراكيب المشــتقة من قواعد تكوين المحمولات كالتراكيب العلية، والتراكيب الانعكاســية وتراكيب المطاوعة وتراكيب المشــاركة وكل هذه التراكيب تتم في إطار الجملة...أما الجملة المعقدة فتتألف من جملة مشــتقة يليها جملة مركبة يليها جملة كبرى، والتراكيب المعقدة عند ديك تشــمل الجمل المتضمنة لمقيد فعلي مزمَّن (جملة موصوله) أو غير مزمَّن (مصدراً أو اسم فاعل أو اسم مفعول) والجمل المتضمنة لجملة مدمجة موضوع أو لاحق والجمل المعطوفة والجمل المســبوقة بمكون خارجي وكل قطعة خطاب تفوق الجملة، ولا يوافق المتوكل ديك على تقسيمه للنص والخطاب، إذ يرى أن الخطاب هــو كل مــا مثل وحدة تواصليــة ولو كان جملة واحــدة، وبناء على ذلك فالخطاب يشــمل الجملة البســيطة والجملة المركبة والنص على النحو الآتي:



فالخطــاب مفهومه عند ديك هو بمعنى النص، بل إنه جعل الجمل النصية جزءاً من الجمل المعقدة، وما يعنينا هنا هي الطريقة التي تم التعامل بها مع الإســناد والحمل في إطار هذه الجمل.

هنالــك في الوظائف التداولية للخطاب وظيفة المحور، ويعرفه ديك بأنه الذات (بالمعنى الواســع) التي تشكل محط خطاب ما أو الذات التي تشكل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما، وقد تتعدد المحاور في الخطاب الواحد على أساس أن تقوم بينها علاقات سُلميّة.



مثـال ذلـك أن محور الفقـرة في كتاب ما يندرج في محور يعلوه هو محـور الفصل الذي يندرج في المحـور الأعـلى، محور الكتـاب ككل...أما المعايير التي تعتمـد في تحديد مركزية محور ما بالنسبة إلى لخطاب ككل فهي تعتمد على كمية المعلومات التي يفرزها الخطاب في تسلسله بالنسبة إلى محور آخر، ويميز ديك في تناوله للمحاور ما بين أربعة أصناف منها: محور جديد، محـور معطى، محور فرعي، محور معاد.... وليسـت المحـاور الأربعة إلا أوضاعاً خطابية لنفس المحـور الـذي يكون جديـدا فيكون أحياناً عابـرا أو أحياناً أخرى ماكثاً وسـمى محورا معطى، ومن المحاور المعطاة ما يمكث إلى نهاية الخطاب ومنها ما ينقطع ومن وسائل ضمان بقاء المحـور المعطى الإحالة عليه بالإحالة التامة فيكون محورا معاداً أو بالإحالة الجزئية فيكون محورا فرعياً. أما اسـتمرار الإحالة على محور فينشـئ عندنا ما سـماه ديك "سلسـلة محورية"، وبذلك فإن المحور الرئيسي لخطاب ما هو المحور المعطى الذي يشكل أطول سلسلة محورية في هذا الخطاب.

ويقتـرن مصطلح المحور بمصطلح البؤرة التي تعنـي الوظيفة التي يأخذها المكون الذي يحمـل المعلومـة الأهم والأبرز في موقف تواصلي معين، والتي يعتقد المتكلم أنها أحرى بأن تدرج في معلومات المخاطب. وللبؤرة في صورتها المعدلة التي قدمها المتوكل قسـمان: بؤرة جديد وتتفرع إلى بؤرة طلب وبؤرة تتميم؛ وبؤرة مقابلة وتتفرع إلى بؤرة جحود وبؤرة توسيع وبؤرة تعويض وبؤرة حصر وبؤرة انتفاء.

وبالنظر إلى الخطاطة السـابقة نجد توسـعا في المحور في مسـتوى النص ليكون هو مدار اتسـاق النـص والمحور هو المسـند إليـه في النظرية النحويـة القديمة أو المسـند في رأي سـيبويه، أما البؤرة فهي وظيفية تداولية قد يأخذها المسـند وقـد يأخذها حتى التنغيم أو الصرفـة الزمانيـة أو المكانية أو غير ذلك، وهنا يشـي الأمر بأن وضـع الخطاب أو النص هو وضـع تداولي أكثر من كونه وضعاً تركيبيـاً، وحتى تناول الحمل في إطار الجمل المدمجة في هذا الخصوص لا يفترق كثيرا عن تناوله في إطار الجملة فهو لا يعني سوى أن عنصرا ما من عناصـر البنية التحتية (محمول، حد، جملة..) يتم توسـيعه بإضافـة عنصر مماثل (محمول، حد، جملة).

ولنا بعد ذلك ملحوظة على المحور الرئيس الذي فسر بأنه الحامل لأكثر كمية من المعلومات أو التـي تتـم لـه أكثر الإحالات في إطـار النص، لأنه في هـذه الحالة محـور تركيبي لا محور تداولي، ويجب أن يكون المحور التداولي في مسـتوى أوسـع من المحور الرئيس، وهذا المحور التداولي قد يكون محورا عابرا وأحياناً أخرى محوراً فرعياً، وقد تكون كمية المعلومات الواردة عنـه أو الإحـالات المتجهة إليه الأقـل تركيبيا، ولكنها الأهم تداوليـاً، والصعوبة هنا تكمن في إيجـاد مقيـاس للمحور التداولي، هل يمكـن مثلاً جعل المقياس تركيبيـاً من خلال النص كالعنـوان والنصوص الموازية؟ أم هل يمكن أن يكون المقياس مقياسـاً تناصياً مع نصوص أخرى؟ أم هل يمكن أن يكون المقياس سياقياً؟ أم يكون بمجموع ما سبق؟ كل ذلك وارد.

1-3 الإسناد في الخطاب

سيكون التناول هنا من خلال الإشارة إلى بعض النظريات النصية والخطابية التي لها رؤى خاصة في الإسناد من منظور نصي خطابي.

1-3-1 الإسناد في نحو الخطاب الوظيفي

تتمة لما مضى في تناول الإسـناد في النحو الوظيفي على مستوى النص يرى المتوكل أن بنية النص تخضع لنفس البنية النموذج مكونات وعلائق بحيث تنتظم قطعه المختلفة في حمـل أكبر يمكن أن يتضمن الطبقات الثلاث، التأطيرية والسـورية والوصفية، وأن تواكبه الطبقتـان العلاقيتـان الإنجازية والوجهيـة.. فيصبح لدينا حمل رئيس ثـم حمل للقطعة ثم حمول فرعية داخل القطعة، ويتكون حمل كل قطعة من نواة وثلاث طبقات: طبقة وصفية وطبقة تسـويرية وطبقة تأطيرية، وتكون مكونات من محمول وموضوع، ويكون المحول نتيجـة لتجميـع محمولات القطع الفرعية، ويقترح المتـوكل تمثيل النواة للقطعة من خلال ثلاثة مقترحات:

- بواسطة محمول واحد عام مجرد.
- بواسطة متوالية محولات القطع الفرعية.
- بواسطة متوالية المحمولات الدالة على المحمول العام المجرد فقط. [31]

وهـذا النقل من مسـتوى المحمـول في الجملة إلى مسـتوى المحمـول في النص في إطار النحو الوظيفي يسـتعمل الطريقة الحملية نفسـها في الجملة، ولكن الربط بين المحمولات والموضوعات في إطار النص يبدو أنه غير متين حتى الآن ويحتاج إلى تحديد إواليات خاصة بتصنيـف المحمـولات والموضوعات، وبالربط بينها منطقيا وتركيبيـا وتداولياً، ويظهر أن المسـألة قد لايكتفى فيها بالتركيب والتداول لسـبر الموضوع وما يرتبط به من موضوع في النـص، ولأجل ذلك فـإن بعض محللي الخطاب لايعـدّون الموضوع حينئذ مكونـاً نحوياً بأي شكل من الأشكال بل يذهبون موافقة لرأي مورجان إلى أن الموضوعات لا توجد في الجمل بل لـدى المتكلمين[32]، وهنا يحتاج إلى وصلة نصية أو فـوق نصية تصل الموضوع العام للنص بمحمولاته أو تجعل تلك المحمولات تدل على ذلك الموضوع العام للنص الذي يستلزم ضرورة محمولاً عاما.

ويظهـر أن تطور النظـر في قضية الحمل في النص مرتبطـة بالموضوع النصي وتمثيله الدلالي ثم الوضع التداولي أكثر من أي شيء آخر.

1-3-2 الإسناد في النص من خلال " التوالي الموضوعي "

حاول ف. دانش منذ السـتينيات اسـتثمار المنظور الوظيفي للجملة عند مدرسة براغ التي تقسم الجملة إلى موضوع (مسند إليه) – حديث (مسند) انطلاقاً من قيمة الإخبار فالموضوع Them بوصفه منطلق الخبر، والحديث أو المسـند Rhem بوصفه محور الخبر، وتم نقل هذا المفهـوم إلى التحليـل الدلالي لبنية النـص، ومن ثم يصبح النص عنـد ف. دانش عبارة عن

تتابع من موضوعات، وتكمن البنية الموضوعية الحقيقية في تسلسل النصوص وتعالقها، وفي علاقتها المتبادلة، وفي سُلميّتها، وفي العلاقات بأجزاء النص وكليته، وكذلك بالموقف؛ ويطلق على هذا المركب الكلي "التوالي الموضوعي" Thematic Progression وهو يمثل دعامة بناء النص ولدى دانش خمسة أنماط من المتواليات الموضوعية:

- التوالي الأفقي البسيط وفيه يصبح الحديث (R) في الجملة الأولى موضوع (T) الجملة الثانية، وهكذا دواليك، مثال ذلك:

هانز (T1) اشترى دراجة (R1). الدراجة (R1 = T2) موجودة في البدروم (R2). في البدروم (R2)= T3...

- التوالي مع موضوع متواصل، وفيه يظل الموضوع في تتابع جملي ما ثابتاً، وفي الجمل المفردة، ولا يضاف إليه في كل مرة إلا حديث جديد، مثال ذلك:

دراجته (T1) جديدة (R1). هي (T1) هدية من أبي (R2)، وهي (T1) موجودة حالياً في البدروم (R3))...

- التوالي مع موضوعات مستنبطة، وفيه تستنبط الموضوعات من "موضوع علوي" Hyperthema، مثال ذلك:

خرطومه (T1) يوصل إلى جسمه الضخم أصغر الأطعمة والمكسرات (R1)، أدناه (T2) قابلة للتحكم في حركتها إراديا (R2). عاطفته (T3) رقيقة (R3))

الموضوع العلوي الأعم للموضوعات (T1 T2 T3) هو الفيل.

- التوالي لحديث مقسم، وفيه يجزأ الحديث إلى عدة موضوعات، مثال ذلك:
- في مدخل بيت (T1) يقف رجلان (R1 = R'1 + R1) الأول (R'1 = T'2) يدخن (R'2)، والثاني (T2 = R1) يشرب (R2).
- التوالي مع قفزة موضوعية، وفيه يترك جزء من السلسلة الموضوعية بحيث يمكن أن يستكمل بسهولة من السياق، ومثال ذلك:

هانز (T1) أُدخل إلى غرفة مظلمة (R2)، كانت (الحجرة) (R1 = T2) مجهزة بأثاث ثمين (R2). أظهرت البسط (T4) ألوانا بهيجة (R4). فالقفزة (R2) أثاث إلى (T4) البسط ممكنة دون خلل في التماسك؛ إذ إن الموضوع البسط يمكن أن يستنتج من خلال الحديث عن الغرفة.[33]

هذه الأنماط هي الأنماط الرئيسة، وتظهر حالات خاصة وانحرافات أشار إليها دنش، ولكن مكمن الصعوبة في هذا المتواليات قد يكون في كيفية تمييز المعلومة الجديدة في جملة ما تحتوي على عدة معلومات، مما يستدعي أمورا نحوية وصرفية وتداولية ومنطقية تتعلق بمعرفة العوالم والاستلزام المنطقي، ولكن الأمر الأكثر حسماً في نقد هذا الاتجاه كما يقول كلاوس برينكر هو الوضع غير الواضح من جهة النظرية اللغوية لمفهوم الموضوع، فقد خلط بين وجهات نظر دلالية وتواصلية – براجماتية بعضها ببعض (الموضوع بوصفه أساس الخبر في مقابل الموضوع بوصفه معلومة معروفة)"[34].

1-3-3 الإسناد في النص كقضايا هرمية تؤدي إلى تِمثَّال دلالي

يعد فان دايك صاحب هذا النوع من تحليل الإسناد في النص الذي يرى النص قضية كبرى معقـدة تنجم عن اجتماع عدد من القضايا التي يتم التعبير عنها من خلال سلسـلة الجمل بيد أنه سنقف في البداية مع رؤية فان دايك إلى الإسناد في داخل الجملة، وإلى الإسناد فيما فوق الجملة وصولاً إلى موقفه من الإسناد في النص.

في البدايــة، يشـير فان دايـك إلى أن الاتجاهات اللسـانية الحديثة اهتمت بالمسـند إليه وأطلقـت عليـه لفظ (الموضوع) Topic، وعادة ما يقرن بالمسـند Comment، كما أن البنية الثنائية للجملة المكونة من مسند إليه ومسند تعد لبنة أولية في البحث النصي، ولكن بنية المسـند والمسـند إليه ليسـت ثابتة في الجملة وإنما تتحدد بالنظـر إلى الاعتبارات الدلالية والتداولية للمعلومات، كما تتحدد بالنظر إلى توزيع المعلومات في الجملة وترتيبها المتعارف أو المؤول وعبارتها الصرفية – الفونولوجية. وعلى ذلك يمكننا أن نميز داخل الجملة بين ما حكم عليه وما حكم به، وهنا يمكن أن يكون المسـند المحكوم به بسـيطاً مثل (مريض) في قولنا: زيد مريض، أو معقداً كما في عبارة: ورث زيد أموالا عظيمة عن عمه الذي كان يقيم في دمشق، حيث يؤدي (زيد) وظيفة المسند إليه، ويؤدي سائر الجملة دور المسند.

بعد ذلك، يشير فان دايك إلى الصعوبات والاختلافات التي تكتنف تعيين المسند والمسند إليه، ومن أهمها: إشـكال: هل توجد للجمل بنية للمسند والمسند إليه مستقلة عن النص و/ أو عن استعماله في سياق تواصلي؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن أن تختلف صور المسند والمسند إليه في الجملة بحسب اختلاف السياق التواصلي؟

ويرى فان دايك أن السـياق التواصلي يغير من صور المسـند والمسـند إليه داخل الجملة، فاسـتعمال النبر وتعيين مكانه قد يخصص باباً من أبواب النحو للمسـند إليه وبقية الجملة تصبـح دالـة على المسـند ففي عبارة مثل: زيـد دفع ثمن الكتاب نقداً عشـر دراهم، قد يكون النبر على (زيد)، وقد يكون على (دفع)، وقد يكون على (الكتاب)، وقد يكون على (عشر)، وقد يكون على (دراهم)، وقد يحتمل والحال هذه أن نجيز في الجملة مسـندين، ويمكن أن نتحدث عن مسـند إليه مركب، مثلاً: الزوج المرتب (زيد، الكتاب) الذي حكمنا فيه بأن الأول اشـترى الثانـي بثمن عشـرة دراهم، ولأجـل ذلك يرى فان دايـك أن الاختبار النموذجـي لإثبات بنية المسـند إليه – المسـند في الجمل يظهر إذا لجأنا إلى اسـتعمال الأسئلة فسـؤال: "ماذا فعل زيد؟" يجعلنا نستنج أن (زيداً فعل شيئاً هو المسند إليه في الجملة. وسؤال: ماذا حدث للكتاب؟ يجعل الكتاب هو المسـند إليه وكذلك فإن سـؤال: ما علاقة زيد بالكتاب؟ يجعل الزوج المرتب (زيد- الكتاب) مسندا إليه مركباً.

ويشـير فان دايك إشـارة مهمة إلى أن كل مسند إليه غالباً ما يرتبط مع (ما يكون قد سبق أن تعرف عليه المستمع) في سياق ما من التحاور أو يرتبط بما يفترض فيه أن يكون معلوما بفضل جملة ما. أما المسـند فيرتبط مع ما يكون (غير معلوم) لدى المسـتمع، كما يرتبط مع مالم يسـبق الإخبار به ولا ثبوته على وجه ما. ويخرج فان دايك باسـتنتاج مهم يرى فيه مع



التسـامح في التعبير أن ضروب المسـند إليه هي تلك العناصر مـن الجملة التي تتقيد بنص سـابق أو سـياقه، وعلى ذلك يجب أن نبحث كيف تتحدد بنية المسند إليه – المسند باعتبار بنية التناص...

وللانتقـال إلى بنيـة الخطاب وتأويله والاسـتلزمات الخاصة به يذكر فـان دايك أن بعض الجمـل المبـدوء بها الخطاب أو مقطع منه (كفقرة مثلاً) قد لا يكون لها مسـند إليه وخاصة في تلك الأحوال التي لا يختار فيها شـيء مفرد أو خاصية معلومة للمسـتمع حتى يتمكن من أن يجعـل لهـا (مسـندا) كما في عبارة: هنـاك رجل ماش بتؤدة على طول شـاطئ البحر. فهذه العبـارة إذا ذكرت في بداية سـرد قصصي عادة مـا تكون موطئة لحال دخول المسـند إليه... ولكننـا في هذه الحالة ننتقل من التعامل مع المسـند والمسـند إليـه إلى (موضوع الخطاب ومحـل التحاور)، ثم يشـير إلى تعلق المسـند إليه في بعض الجمـل بالضمني من المعلومات أوالتأويـلات ممـا يجعل تحديد المسـند إليه ممكنـا في أي صيغة أو عبـارة تحيل إلى أمر ما يحدده السامع من خلال سياق التناص، بل قد يكون تحديد المسند إليه مرتبطاً بأي موضوع من نماذج متقدمة وبأحداث أو عوالم ممكنة... وعلى ذلك فإن تحديد بنية مسند إليه – مسند لا يتم وفق المسـتوى التركيبي فقط بل يتم وفقا لمسـتوى دلالي (سيمانطيقي)، وعلى ذلك يمكن أن تؤدي العبارات غرض المسـند إليه حتى لو ارتبطت تلك العبارات بمعنى مغاير في جمل سابقة، وعلى هذا الأساس فإن تمييز المسند والمسند إليه يرجع كذلك إلى بنية متعلقة بضروب إحالات العبارات، وبوجه عام كل عبارة يتحدد لها غرض المسند إليه إذا كانت قيمتها في عالم ممكن تعينت كقيمة لتعابير وردت في قضايا سابقة متصلة بسياق صريح أو ضمني؛ مما يعني أن كل تعبير في جملة ما إن دل على شيء تمت الإشارة إليه من قبل تعين أن يكون دالا على غرض المسند إليه في حين سائر التعابير الأخرى تدل على غرض المسند.

وبنـاء عـلى أن كل خبر صـوري أو كل معلومة مفترضة هي قضية أيـا كانت ضروب اللزوم الدقيقـة الربـط الناتجة عن ذلك الافتـراض، وبالأخذ في الاعتبار أن الخطـاب قد تكون فيه مجموعـة مـن القضايا السـابقة، وقـد تكون بعض القضايـا عند دلالاتها عـلى نفس الحدث مخصصة لغرض المسـند إليه أو تشـير إلى اسـتمراريته... يصل فان دايك إلى الفرض القائل: بأن جميع المقولات (المفاهيم) يصح أن تؤدي غرض المسـند إليه حيثما ارتبط هذا المسـند إليه في سـياق ما بعناصر قضية ذرية أو مركبة. وقد تدل العناصر المربوطة على أشـياء كما تدل أيضاً على خصائص وعلاقات وأحداث أو على أغراض ممكنة، وأما عناصر المسـند (الحر) فقد تؤدى بعبارات دالة على خواص الأشـياء (المعلومة) والعلاقات بين الأشـياء (المعروفة)، وعـلى أشـياء ذات صفات (معروفة) أو علاقات، وخصائص الأحـداث، وغير ذلك... وتبعاً لهذه المبادئ فكل عبارة مقرونة بميزة مرجعية مذكورة قد تؤدي غرض المسند إليه.

ويصل فان دايك إلى أن معرفة ضروب المسـند إليه (أو أجزاء منه) في الخطاب تستلزم أن كل عبـارة دالة على غرض المسـند إليه تلتها عبارة أخرى في جملـة لاحقة محتوية على إحالة مرجعية عائدة إلى العبارة الأولى يكون فيها المسند إليه (جارياً مستمراً على حالة). ثم يخلص

إلى أن العلاقة بين المسند إليه الخطابي والمسند إليه الجملي هي علاقة معقدة وليس من السهل التمييز بين ضروب ضروب الإسناد المرتبة في الجمل المفردة وبين تسلسل أو ضروب الإسناد في الخطاب.[35]

ويمضي بعد ذلك ليربط مسألة المسند إليه في الخطاب بموضوع الخطاب أو موضوع التحاور وفي الإمكان البحث عن ما يؤدي وظيفة الموضوع في كثير من الجمل المتوالية المنتظمة للوصول إلى وضع تصور للإسناد الخطابي ولكن هذا الأمر من الصعوبة بمكان لأنه يرتبط باستنتاج الموضوع من المتوالية ككل، كما أنه مرتبط بمستعملي اللغة من حيث قدرتهم على الاستنتاج والتأويل، ومرتبط كذلك بأنواع الخطاب أو البنى العليا الشاملة كالسرد والحجاج والوصف وغير ذلك، ويقترح فان دايك في نموذج هرمي ما يسميه البنى الدلالية الصغرى للوصول إلى البنية الدلالية الكبرى في النص من خلال بنية هرمية لمتوالية القضايا تختصر في تلك البنى الكبرى، ولكنه يعود ليقول إن: البنيات الدلالية قد تختلف باختلاف مستعملي اللغات أو باختلاف مستعملي اللغة الواحدة في سياقات تداولية متغايرة أو مواقف اجتماعية متباينة، كما أن التطبيق الفعلي لقواعد استخراج تلك البنى من متوالية القضايا (انظر في القواعد وإشكالات النص) قد يختلف ضمن قيود معينة، وهي قواعد عامة من جهة النحو؛ ومن ثم فهي تتيح تنبؤات نظرية فقط لسلوك متحقق أو لتناول إجرائي، وهنا نلمس مسائل تتعلق باللسانيات السيكولوجية والطبيعة الإمبريقية كالنظريات النحوية وعلاقتها بالنماذج المعرفية.

ويؤكد فان دايك جملة من القواعد لاستخلاص البنى الكبرى منها: أن أي بنية تصورية أو مفهومية (قضية ما) قد تصبح موضوع خطاب إذا نظمت بنية تصورية (قضوية) متوالية تنظيما تراتبياً؛ ومنها أن كل بنية دلالية لمتوالية من الجمل هي تمثل سيمانطيقي لنوع معين أي قضية مستنتجة بواسطة متوالية من القضايا يتضمنها الخطاب أو جزء منه، وقد يقتضي ذلك أن البنية الدلالية لجمل بسيطة تتفق مع ما تتضمنه بنيتها القضوية في تلك الجمل، كما قد يقتضي وضع عدة مستويات متعددة للبنية الدلالية في كل خطاب عن طريق متوالية الاستنتاج أو العلية أو غير ذلك.

ومنها: أنه لكي يحصل لمتوالية موضوع ما يجب أن تستوفي كل جملة (أو ما يندرج تحتها من قضايا) هذا الموضوع على نحو مباشر أو غير مباشر... وعلى هذا نتوقع أن يحصل تغيير في الموضوع إذا كانت جملة واحدة من جمل الخطاب لم تعد تنتمي إلى الموضوع المفترض.[36]

ويعتمد فان دايك على علم الدلالة الصوري ومنطق الحمل في دراسة القضايا في الجمل البسيطة والمركبة كما يعتمد على أدوات الربط المنطقية لأنها أكثر دقة وأكثر ضبطاً؛ كما يستعمل ضروب التسوير المنطقية، ومنطق الجهات، والاستلزام المنطقي، والتكافؤ، ومفهوم العوالم الممكنة، لأن مفهوم العالم الممكن ومفهوم القضية متلازمان أشد التلازم، وأخيرا يستعمل نظرية أفعال الكلام من خلال جعلها متوالية تصل إلى فعل الكلام الشامل في النص.



بيد أن كلا من ج. براون وج. يول لم يؤيدا فان دايك في هذه المسألة، حيث يريان أن اعتبار الموضوع بصفته قضايا معقدة ناجمة منطقياً عن اجتماع مجموعة من القضايا التي تم التعبير عنها من خلال سلسلة الجمل، ليس هو ما يقوم به فان دايك، بل إنه يستند إلى تِمثّال دلالي كامن للنص بدلا من سلسلة الجمل. فالبنية الدلالية هي مكونة مكن جملة واحدة غير معقدة... ولأجل ذلك ؛ فالتِّمثال الدلالي ليس سوى ترجمة (وتعد بالمناسبة تأويلاً) للمقطع النصي إلى شكل بديل، ولا يبدو أن هذه الطريقة تزودنا بوسيلة للتعرف على "موضوع" المقطع الخطابي، بل إن ما يقوم به فان دايك ليس إلا تلخيصاً للنص في جملة واحدة، وهما ينقدان من بعد طريقة فان دايك في استعمال المنطق والروابط المنطقية والاستلزام المنطقي، لأنه بإلامكان مسبقاً تحديد الموضوعات الممكنة لخطاب معين دون الاعتماد على المنطق، وهذا يعني أن الترجمة المعقدة إلى تِمثالات منطقية دلالية لاحاجة لنا بها.[37]

4. نظرات حول الإسناد الخطابي

بناء على كل ما سبق وعلى ما ظهر من مشكلات في الإسناد الجملي فإن البحث يؤيد أن تكون مقولةُ الإسناد مقولةً خطابية حتى في وجودها في داخل الجملة، أي إن كل إسناد هو إسناد خطابي ينتمي إلى نظريات تحليل الخطاب أكثر من انتمائه إلى الحقول النظرية الأخرى...؛ وعلى هذا يجب كما أشار البحث سابقاً أن تتم معالجة الإسناد وفق رؤية ثلاثية، ((دلالية – تركيبية – تداولية)) في ضوء أي نظرية قد تهتم بجانب الإسناد كمكون أساسي أو مبدئي تبنى عليه كل المقولات النظرية الخاصة بها، كما أن المشكلات التي قد نشأت أو تنشأ في أية معالجة للإسناد في النظريات القديمة والحديثة، إنما مردها إلى إغفال جانب من هذه الجوانب.

وسيحاول البحث مقاربة الإسناد الخطابي في الجمل المركبة ثم ينتقل إلى إثارة بعض مشكلات الإسناد الخطابي في النص.

4-1 نظرات حول الإسناد في الجمل المركبة

حينما يصبح لدينا خبر جملة في اللغة العربية حسب النظرية النحوية العربية يكون الخبر إما جملة فعلية أو جملة شرطية أو جملة اسمية مثل:

4أ.محمد يستيقظ مبكراً.

4ب.زيد إن يقم أكرمه.

4ج.محمد أبوه طبيب

4د.أبو محمد طبيب

وعلى اعتبار تحديد المسند والمسند إليه بناء على المحدد التركيبي في النظرية النحوية القديمة لا يوجد أي إشكال في 4أ، و4ب؛ فالمسند إليه واحد، ولكننا في 4ج نلحظ أن هذا التركيب الخبري يكاد يكون خاصاً بالعربية، لأننا انتقلنا إلى عملية إسناد جديدة، فالأب مسند إليه وطبيب مسند، وكلاهما يصبحان مسنداً لمحمد. ولو أردنا ترجمة هذه العبارة إلى الإنجليزية لأصبحت الجملة:

4د.Mohammed's father is a doctor

وهذه هي الترجمة الوحيدة للجملة 4ج، ولكنها في الحقيقة أكثر ملاءمة للجملة البسـيطة في العربيـة 4د أبـو محمد طبيب، وهنا لا إشـكال في العملية الإسـنادية في هذه الجملة ولا في الجملة الإنجليزية، فالمسـند إليه واحد. أما عبارة 4ج، فهي عبارة ملبسـة؛ كما أنها ملبسة إسنادياً، سواء في النظرية القديمة للإسناد أو في النظرية الحديثة التي تهتم بمحور المعلومة (قديـم — جديد) ونبر الجديـد، ولا حل للمعضلة إلا بنبرين نبر معلومة الجديد ونبر الضمير في أبوه، وهذا الضمير المنبور يقوم بالإلغاء الإسـنادي في الجملة الثانية (أبوه طبيب) وتوجيه الجملة الملغاة إسناديا لتكون بأجمعها مسنداً للمسند إليه (محمد)؛ فالضمير هنا ليس ضميرا للربط فحسب، بل هو ضمير يحمل نبرة نصية أو خطابية تقوم بإلغاء إسناد ودمجه في إسناد آخر. وعلى ذلك نسـتطيع الحديث عن وظيفة مزدوجة لهذا الضمير المنبور فهو يقوم بالربط والإلغـاء معـا. ولمزيد من التوضيـح، نرى أنّ ما يحدث في العلمية الإسـنادية من خلال نظرة القدماء إليها يمكن النظر إلى توزيع العملية الإسنادية من خلال ما يلي:

1إس.(م إ، م)

2إس.(م إ، (م إ، م))

3م.(خب، فع، (فع، فا)، (مب، خب))

4م إ.(مب، فا)

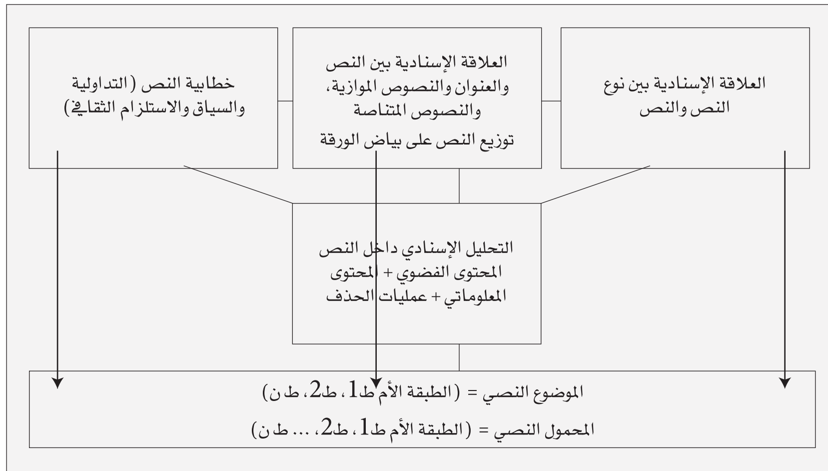
ونلحـظ في 2إس أن م إ أصبحـت متضمنة في مجموعة جزئيـة فعلية في م، وبذلك يمكن القـول إن م إ م، وعـلى رأي القدماء يصبـح هنالك اتحاد بين م إ U م = [خب، فع (مب، خب)، (فع، فا) U [مب، فا]، وهنا يحدث التناقض وخصوصا في الجملة الاسـمية عند تركيبها لأنها حينئـذ تحتـوى اثنين م إ أحدهما متضمن في م الذي هو بالضرورة لا يمكن أن يتضمن م أ إذ إنه المناقض له تماماً؛ وبذلك فإننا نحتاج إلى وسم الضمير بنبر دائم يلغي العملية الإسنادية أي أنها عملية إسـنادية مفرغة ويربطها بالمسـند إليه الأول. أما في النظر الرياضي، فينبغي أن تكـون العناصر المتحـدة مجموعة جديدة ولا تدخل تحت المجموعة السـابقة (م)؛ إذ إنها تحوي عناصر من (م) ومن (م أ)، وهو نظر محكم يدل على أننا أمام نوع جديد من الإسـناد لا يصـح أن نسـميه مسـندا فقط (م) كما هو عند القدماء، أو يدل عـلى أن لابد من إجراء بعض الاشتراطات لمثل هذا الإسناد.

ويرجح في مثل العبارة 4ج أن نبر معلومة الجديد لا يقع إلا على محمد فقط، فهو نبر إجباري فرضه التركيب الذي يهتم بمحمد أو بالمسـند إليه فقط مهما يضاف إليه من محمولات، أو جمـل مركبة، ففـي الحقيقة هنالك إرادة للإخبار بمحمد الذي هو مبتدأ ويريد أن يبتدئ بكون الأب طبيبـاً الـذي هو خبر؛ فلـو حُقِّق النظر في مثل هذه الجملة، لوُجِـد أن المبتدأ هو الخبر، وأن الخبر هو المبتدأ؛ وبعبارة أخرى تحول المسـند إليه (الموضوع) إلى مسـند (محمول)، عن طريق تركيب إسـنادي يأخذ وضع تحويل العملية الإسنادية وقلبها من خلال الجملة الاسمية في اللغة العربية [اسم (منبور)، اسم +(ضمير الإلغاء الإسنادي المنبور، اسم].

2-4 نظرات حول الإسناد في النص

ألمّ البحث ببعض النظريات التي تعاملت مع قضية الإسناد في النص، ولكن هذا الإسناد النصي في نظرنا ما زال أفقاً واسعاً يقبل مزيداً من النظر على ما قرر سابقاً من اعتبار مقولة الإسناد هي مقولة خطابية، وعلى اعتبار وضع تصور أو أنموذج للإسناد في النص دون إغفال أي مكون نصي وهو ما نلحظه في بعض النظريات التي حللت الإسناد مهملة بعض مكونات النص.

و يعتقد أن للعنوان وللنصوص الموازية ولعتبات النص دوراً مهماً في تشكيل الإسناد، كما أن لنوع النص دوراً آخر في توجيه العملية الإسنادية، وفي النهاية لا بد من استحضار أي مؤثر خطابي سياقي في أثناء تحليل الإسناد في النص، ويمكن صياغة عملية تحليل الإسناد في النص من خلال الأنموذج الآتي الذي يقترح البحث تسميته باسم أنموذج الإسناد الخطابي الطبقي لأن نتيجة التحليل يجب عرضها على شكل عدة طبقات رئيسة:



إن هذا النموذج قد يواجه بعدة تساؤلات وأهمها هو ما الجديد في وضع نموذج لا يكاد يختلف عن نماذج سابقة؟

وقد تكون الإجابة في أن هذا النموذج يعتمد على عناصر رئيسة أغفلتها بعض النماذج الأخرى أهمها:

1. الاهتمام بالعنوان ودراسات العنونة التي نعتقد أنها لا تزال قليلة، ومن خلال نظرة سريعة نرى أن هنالك أنماطاً من العناوين قد يمثل بعضها المسند إليه في النص، وقد يمثل طبقة رئيسة تحظى بعلاقات أكبر من علاقات المسند إليه سوى على المستوى التركيبي أو الدلالي أو التداولي، ولكنها ليست الطبقة الأم في العملية الإسنادية للنص، غير أن تلك النصوص التي بدون عنوان أو حتى النصوص ذات العناوين لابد أن يسبقها علم أو نظرية ما لأنماط العنونة في النص ونلحظ أن

العنونة بدأت في الثقافة العربية في النص القرآني، وأن أنماطها تشير في الغالب إلى طبقة رئيسة في الإسناد النصي، ولكن ليس إلى كل عملية الإسناد؛ على سبيل المثال: سـورة البقرة، سـورة آل عمران، سـورة الأنعام...إلخ. ولكن العنوان قد يشير إلى علاقة أو إلى شـيء غريب أو لفظة متميزة أو يشـير إلى الطبقة الأم في العملية الإسنادية، ولكـن تحليل العنوان وعلاقته بالإسـناد يتم على مرحلتين: مرحلـة افتراضية بكونه المسـند إليه الرئيس في النص، ثم مرحلة اسـتنتاجية بعد تحليل المحتوى القضوي للنص بتثبيته أو زحزحته عن موضع المسند إليه في صورة الطبقة الأم...، وما يلحظ على العناوين عموماً أنها تميل إلى جعل المسـند إليها مجرداً في الغالب، أي يدل على فكـرة مجردة يسـند إليها فكرة أخرى. ويلحظ أن معظم دراسـات تحليل الإسـناد في النـص تكاد تهمل العنوان وعلاقته بالنص، ولا يمكن بأية حال إهمال أي مكون من مكونات النص لئلا يصبح التحليل النصي مبتورا مختل النتائج.

2. الاهتمـام بالنصوص الموازيـة والنصوص المتناصة داخل النـص فهذه العناصر قد تحمل محتويات إسـنادية تشـير إلى الطبقات الإسـنادية الأهم في النص التي تدمج فيها الطبقات الأخرى أو تحذف...

3. علـم أنواع النصوص (الأنوانصية) من العلـوم المهمة التي ينبغي أخذ نظرياتها في الحسبان عند تحديد العلميات الإسنادية في النص، بل إنها قد تشير إلى الإسناد الكلي في النص.

4. السياق والجانب التداولي بكل أنواعه[38] له دور كبير في التوجيه لاختيار الطبقة الأم في الإسناد أو في العمليات الإسنادية التي تحكم عملية الحذف، وهي العملية الرئيسة التي ينتج عنها الطبقات الإسـنادية التي تشكل الموضوع والمحمول النهائي للنص. ومـن الأمور التـي ينبغي الاهتمام بهـا خصوصا في النصوص التي هـي نتاج ثقافي مفهـوم الاسـتلزام الثقافي الذي قد يؤثـر في كل العلميات النصية والإسـنادية وقد يغيرها، وهو مفهوم تمت صياغته على نمط الاسـتلزام الخطابي، ونقصد بالاسـتلزام الثقافي: كل ما يستعمل في ثقافة من أفكار لا تقوم ثقافة أخرى باستعمالها.

5. التحليل الإسنادي داخل النص، وفي هذا التحليل ينبغي أن يهتم بالمحتوى التركيبي لكل مسند إليه ومسند في النص من خلال:

أ.محور الإسناد الوظيفي الذي يهتم بتقسيم الكلام إلى توقع معروف وتوقع جديد، ويتأتى هذا التقسيم عند عرض النص أو قراءته للوهلة الأولى ويظل التوقع غير خارج عن مجال الاحتمالية وما يرجحه هو المحددات التي ذكرناها ((من 1-4)).

ب .نوعان من أنواع النبر الخطابي، أحدهما في الجملة، والآخر يكون في آخر الفقرات في الغالب أو يكـون لـه ميزة تتعدى حدود الجملة لتكون فوق عـدة جمل، ونعتقد أن كثرة التكرار، وتسويد الفقرة أو كلمة منها أو إطالة فقرة تؤدي وظيفة النبر في النص المكتوب.

ج .توزيع النص على بياض الفقرة من حيث كتابته على شـكل فقرات أو أي شـكل آخر يعد من المحددات التي تجمع كل مجموعة إسنادية في طبقة.

د .عمليــات الحذف، تتم من خلال تصنيف العمليات الإســنادية بعد تحليل المحتوى القضوي تفصيلياً إلى عناصر إســناد رئيســة وثانية ممهدة وثالثة مســاعدة، ثــم تحذف العناصر الإســنادية الممهــدة والمســاعدة بما في ذلك كل الجمل المســتلزمة عــن جمل أخرى فهي لاقيمة لها مادامت لم تؤشــر بعلاقات توجيهية لها صلة بالموضوع الرئيس أو المحمول الرئيــس وتبقى العناصر الإســنادية الرئيســة، وتعتمــد عملية الحذف عــلى معرفة نوع العلاقــات بين التشــكيلات الإســنادية، وهــي لا تخرج في النــص غالباً عــن نوعين هما: علاقة التوالي ومن أصنافه: التوالي الزمني، والتوالي الســببي، وغاية الوسيلة، وتناقص المقدمات؛ والنوع الثاني: علاقة التنســيق، وهي كل علاقة لا تشــتمل على وضع أشــياء بأي نوع من أنواع الترتيب، مثل النقائض، والتشــبيهات، والتماث، وتفاصيل المعاينة والاســتثناء...[39]. وعلى الرغم من ذلك يمكن النظــر إليها في وضع تدرجي طبقي من خلال وضعهــا في مجمــل المحتوى القضوي للنص... ومن خلال تتبــع المحتوى الرابطي يمكن توضيح هذه العلاقات، كما يمكن القيام بتصنيف التشكيلة الإسنادية لإبقائها أو حذفها.

هــ .الوصــول إلى الموضــوع النصــي الطبقــي والمحمول النصــي الطبقي، ويؤكــد النموذج الطبقيــة كمفهــوم في عرض الموضوع النصــي والمحمول النصي ليشــير إلى عدة نواح أولاهــا: الامتداد، لكونه عنصراً رئيســاً في النص يختلف عن الجملــة، ولا بد من تمثيل هذا الامتداد؛ وثانيتها: التعميق، ليختلف عن التبســيط الســريع في عرض فكرة النص الرئيســة أو مقصد النص الرئيس الذي قد يختلف أو يتفق مع أنموذج التحليل الطبقي للإسناد؛ أما ثالثتها فحتى تكون المقاربة أكثر علمية وأبعد عن الحدس.

يعــد هــذا النموذج نموذجاً نظرياً أوليــاً مقترحاً خاضعاً للتعديل وينبغــي التحقق من مدى ملاءمتــه من خلال الدراســة التطبيقية على النصوص اللغوية، وهو مجــال بحوث قادمة إن شــاء الله تعالى ولكن البحث يســتلزم على الأقل القيام بتطبيقه ولو على نص واحد، هو نص صحفي منقول من جريدة الشرق بتأريخ 2013/10/25 للكاتب محمد على البريدي كاتب الرأي في زاوية تراتيل

تراتيل

محمد علي البريدي

٢٥/١٠/٢٠١٣

قانون تحرُّش لله يا محسنين!

- يبدو أنه لا قانون واضحاً وصريحاً ضد التحرش، أما العقوبات فهي متروكة للاجتهاد لدينا، ولذلك سيتكاثر المتحرشون في كل زمن، ولن تجد المرأة السعودية من يحميها في الأماكن العامة، وبالتالي ستلزم بيتها، وربما هذا هو الهدف البعيد والمبتغى من بعضهم!!
- عقوبــة المتحــرش في كل بلاد العالم واضحة وصارمة، ولا يســتطيع أي رجل أن ينظر إلى امرأة بنظرات مريبة أو شــهوانية خوفاً من العقاب؛ فحتى النظر هناك له ضوابط وآداب

عامــة يجــب مراعاتها، وأولها أن لا تبحث عن مفتاحك الضائع في وجهها حينما تشـاهدها في أي مكان!

- مَنْ صدَّعونا بالمحافظة على المرأة وصونها، وأنها درة وجوهرة؛ هم ألدُّ أعدائها اليوم، ومن يقـف حجر عثرة في طريق إنجاز بعض القوانين الطبيعية جداً في حياة البشـر الأسـوياء، التي يمكن أن تصونها بالفعل لا بالكلام والخطب الرنانة وأوراق البحوث الصفراء.
- لنعتـرف بأن المرأة السـعودية أصبحت مسـتباحة مــن طرفَيْ نقيض ذكــوري؛ كل منهما يحاول جاهداً أن يحشر نفسه في قضاياها وينهشها دون سبب وجيه.
- الليبرالي يختصر قضاياها في قيادة السيارة، والشيوخ يختصرونها في عباءة الكتف ودرجة انبعاث العطر، وكل هؤلاء سـبب رئيس في ضياع حقوقها، وحينما يجدُّ الجد لن تجد أحداً منهم يرفع عنها الأذى والضيم، ويعترف بأنه يتحدث عما يريده هو منها وليس العكس.
- لن تردع المتحرش قليل التربية خطبة عصماء أو شريط كاسيت يخوفه من عذاب الله، ولا نظريــة فضيلة قابعة في رسـالة دكتوراة بلهاء؛ بل القانــون الصارم وحده هو الذي يردعه ويربيه ومَن خلفه، والله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.
- الحياة تسـير بانتظام في وجود الأنظمة والقوانين الرادعة ضد بهيمية بعض البشـر؛ أما هذه (اللخبطة) التي نعيشـها جميعاً في أكثر من مجال فهي باب لكل حماقات الدنيا، ولن تُجدينا مثالياتنا المملة وأحاديثنا الطويلة عن سـوء المنقلب أمام شاب طائش ومعدوم الأدب والتربية كما حصل في الظهران.!!

في البداية يجب أن نعرض الخطوات المقترحة للوصول إلى المسند إليه الخطابي والمسند الخطابــي[40]، ويتفـق البحث مع وجهــة النظر القائلة بــأن موضوع الخطاب أو المسـند إليه الخطابــي هــو القضية التي تحظــى بالاهتمام المباشــر[41] أو القضية التي تــدور حولها أغلب قضايا النص في النصوص العادية مع اسـتبعاد بعض النصوص ذات الوضع الخاص التي قد تؤثـر فيها علاقات توجيهيــة من نمط مجموعة نوع النص، ومجموعــة النصوص الموازية، ومجموعة النصوص المتناصة، ومجموعة الخطاب، ومجموعة توزيع النص في الورقة [م نو نص، م مواز، م متنا، م خطا، م تو]

وتكون الإجراءات كالتالي:

1. تحليــل العنوان من خلال وضع أربع فرضيات هي: عن1 تمثيله للمسـند إليه النصي، وعــن 2 تمثيله لأهم قضية ذات علاقة بالمسـند إليه النصي، وعن3 تمثيله لقضية عادية، وعن 4 تمثيله لشـيء خارج النص ذي علاقة بالنص. ويكون التحليل بتحليل قضية العنوان وأهم ما يرتبط به تركيبيا ودلاليا في النص.
2. تحليــل المحتــوى القضوي مع الاهتمام بالإشــارة إلى توقع المعــروف وتوقع الجديد مــن المعلومــات التي تقدمها الجملــة، ويكون تحليــل المحتوى بعزل المسـند إليه عن المسـند ثم بكتابتهــا وفق كتابة رمزية، ثم يحاول الربــط بين القضايا من خلال العلاقات الرياضية المنطقية، وعلاقات نظرية المجموعات، وتحذف العلاقة المتأخرة

التـي تتموضع في علاقة اتحـاد أو علاقة تقاطع، كما تحـذف العلاقات المتأخرة من علاقات التضمن والاسـتلزام المنطقي. ثم تصنف الإسـنادات إلى إسـنادات تمهيدية وإسـنادات مساعدة وإسنادات مستلزمة وإسنادات رئيسة، ويتم حذفها تحليليا ما عدا الإسـنادات الرئيسـة، ويكون التصنيف والحذف بناء على تحليل العنوان، وبناء على تحليـل العلاقـات التوجيهية وهي [م نو، م مواز، م متنا، م خطا، م توز] وتتوزع هذه العلاقات على ثلاثة أشكال: علاقة تحديد (شكلي، مكاني، زماني)، وعلاقة تفصيل (كل شـرح وكل توضيح لمجمل في النص)، وعلاقة استلزام ثقافي (كل ما تستعمله ثقافة ولا تستعمله ثقافة أخرى).

3. التحليل الطبقي للمسـند إليه النصي وللمسـند النصي، ولا يكون عرض المسند إليه النصـي طبقة واحدة فقط حتى يتم مقاربة الوضـع الخاص به وحتى يكون التحليل أقرب للعلمية.
4. العـودة للتأكد من فرضيـة العنوان ممن خلال العودة لفحص انسـجامه مع العلاقات التوجيهيـة، وإذا حدث أي خلل تعارضي تعاد اختيارات فرضية العنوان ليتم الانتقال إلى فرضية أخرى.
5. يمثل المسـند إليه النصي في طبقته الأم في شـكل قضية يعاد صياغتها في شـكل موضوع.

ويتم التطبيق في النص السابق على النحو الآتي:

تحليل العنوان: عن١ ، (قانون تحرش لله يا محسـنين) استلزام ثقافي يدل على الفقر وشدة الحاجة ظاهراً مقترنا بالسـخرية من الوضع باطناً من خلال اسـتعارة لفظة التسـول في مقام يختلف عن التسول.

- المحتوى القضوي ومعلومة الجديد وتحديد المجموعات (تستعمل أرقام الجمل كمتغيرات، فـكل رقـم منها يمثل قضية، وفي المعتقـد أن للترتيب الوجودي للجمل علاقة بتماسـك النـص وبالموضـوع النصي لأجل ذلك كان من الأفضل وضعـه في الترميز ويتم وضع خط تحت (توقع معلومة الجديد) كما يتم وضع نجمة إلى جوار النبر الخطابي النصي)
- مج أ(١ ∧ 2) (3 ∧ 4) (5 6) [لا، بيتها *]
- مج ب (7 8 9 ∧ 10) [صارمة، مكان*]
- مج ج (11∧12). [ألدُّ، لا*]
- مج د (13 ∧14 15 16 ∧ 17) [مستباحة، يختصر، يختصرونها، سبب*]
- مج هـ (18 ∧ 19) 20 [لن، بل*]
- مج و(21 ∧ 22) 23 [باب، الظهران*]

هـذه المجموعات تتداخل في توال مجموعاتي بالإضافة إلى أن بعض المجموعات قد تدرج في قضية سابقة أو توضح قضية سابقة أو تفصل قضية سابقة أو تنتقل إلى قضية مستقلة ذات علاقة ما بمجموعة سـابقة أو قضية سـابقة، وهنا يتضح أن معظم العلاقات استلزامية

مما يسهل معرفة الموضوع النصي والمحمول النصي بوساطة التقليل من تلك الاستلزامات.

مؤشرات العلاقات التوجيهية

عن ١. 2 لدينا. 4 المرأة السـعودية. 13 الليبرالي. 14 الشـيوخ. 18 شريط كاسيت. 19 رسالة دكتوراه بلهاء 20 يزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن 22 اللخبطة 23 الظهران

كل هذه العلاقات ترجح وتساعد على الاختيار الحاصل للموضوع النصي وللمحمول النصي.

المسند إليه النصي:

هـو أهـم قضية كثر الحديث حولها بعـد حذف التضمين والاسـتلزام والقضايا الفرعية ثم يمكـن إعـادة صياغتـه ليكون في هيئة موضـوع ويتمثـل طبقيا في قانون تحـرش لله يا محسنين (عن ١)

((طلب وضع قانون للتحرش))

ط1 لا قانون للتحرش (١)

((عدم وجود قانون التحرش))

ط2 لن تجد المرأة من يحميها (4)

((المرأة غير المحمية))

المسند النصي:

ويتمثل في أهم المحمولات التي لها علاقة بالموضوع النصي أو تلك المحمولات التي تظهر كنتيجة خبر أو حدث للموضوع وهو كالآتي:

اللخبطة التي نعيشها (22)

ط ١ لن تجدي مثاليتنا المملة (23)

ط2 حصول حادثة الظهران (23)



الخاتمة

يمثل هذا البحث محاولة لمناقشة قضية الإسناد في النحو والخطاب، ولعل أهم نتيجة توصل إليها البحث هي أن مقولة الإسناد هي مقولة خطابية ولابد من الانطلاق في معالجتها من هذا المنطلق، أو الاعتماد في معالجتها على الفهم الحديث للحمل وفق أطر نظرية تقوم باستعمالها استعمالا خاصاً.

وقد أشار البحث إلى معالجات مختلفة للإسناد وخاصة فيما يتعلق بما يجاوز الجملة... واتضح منذ البداية أن هناك فهماً خاصاً لسيبويه في العملية الإسنادية ومصطلحاتها يجعله مختلفاً عن غيره من النحويين الذين أتوا من بعده، ولم يحاول المحدثون مناقشة هذا الفهم السيبويهي أو الوقوف عنده.

أما معالجة النحويين للإسناد فيما يتجاوز الجملة البسيطة، فقد اتضح أن في بعض صوره اضطراباً؛ مما حدا بالبحث إلى محاولة إيجاد إطار لمعالجة هذا الاضطراب.

وقد وضع البحث في النهاية أنموذجاً للإسناد النصي كمحاولة خاضعة للتعديل والنقد والإغناء في بحوث قادمة إن شاء الله تعالى.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأثري، عبدالكريم بن مراد: تسهيل المنطق، القاهرة، بدون تأريخ.
- أرسطو: النص الكامل لمنطق أرسطو، (كتاب العبارة) تحقيق: فريد جبرا، بيروت، دار الفكر اللبناني،
- الإستراباذي، رضي الدين محمد: شرح كافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1402هـ /1982م.
- آيت أوشان، علي: اللسانيات والبيداغوجيا "نموذج النحو الوظيفي"، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1998.
- براون، ج.ب. وج. يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطيني ومنير التريكي، الرياض، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1418 هـ/ 1997م.
- برينكر، كلاوس: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى 1425 هـ/2005م.
- البهنساوي، حسام: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م.
- تشومسكي، نعوم: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1413هـ / 1993م.
- حركات، مصطفى: اللسانيات العامة وقضايا العربية، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1988-م.
- السامرائي، فاضل صالح: الجملة العربية وأقسامها،عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى 2002 /1422هـ
- ساموسن، جفري: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، الرياض، جامعة الملك سعود، 1417هـ/1997م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1408هـ / 1988، ج1، ص 23.
- السيد، عبدالحميد: دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية — التراكيب النحوية التداولية — علم النحو وعلم المعاني)، الأردن — عمان، دار الحامد، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2004م.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1327هـ
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بدون تأريخ.
- فاخوري، عادل:اللسانية التوليدية والتحويلية، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1988.
- فان دايك، تيون: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، ترجمة عبدالقادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000م، ص ص 137-178.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الرابعة، 2000م.
- المتوكل، أحمد: الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م.
- """""""""""": دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1986.
- """""""""": اللسانيات الوظيفية "مدخل نظري"، الرباط، منشورات عكاظ، 1989.
- """""""""": قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، الرباط، دار الأمان، 2001.
- """""""""": التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، الرباط، مكتبة دار الأمان، 1426هـ / 2005م.
- """""""""": المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، الرباط، مكتبة دار الأمان، 1427هـ/ 2006م.
- """""""""": قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، الرباط، الجزائر، بيروت، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى، 1434 هـ/ 2013م.
- مرسلي، محمد: منطق المحمولات، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2004.
- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ/1994م.
- جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمة الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، 1979.
- هووي، مايكل: التفاعل النصي (مقدمة لتحليل الخطاب المكتوب)، ترجمة ناصر بن عبدالله بن غالي، الرياض، جامعة الملك سعود، 1430هـ/2009.

الهوامش

1. انظر: أرسطو: النص الكامل لمنطق أرسطو (كتاب العبارة) تحقيق: فريد جبرا، بيروت، دار الفكر اللبناني، ج1، ص 107، وص ص 110-111.
2. انظر: عبدالكريم بن مراد الأثري: تسهيل المنطق، القاهرة، بدون تأريخ، ص 35
3. انظر:محمد مرسلي: منطق المحمولات، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص 21
4. أبو بشر عمرو بن عثمان (سيبويه): الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، 1408هـ / 1988، ج1، ص 23.
5. المرجع السابق: ج2، ص 78.
6. المرجع السابق: ج2، ص 34.
7. يقول سيبويه: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه" - سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص ص 23-24.
8. يبدو أن مرجع سيبويه هو مرجع لغوي أيضا ففي اللسان: " كل شيء أسندت إليه شيئاً، فهو مسند" ويفسر صاحب اللسان كلام سيبويه بما يؤيد ذلك حيث يقول: "المسند هو الجزء الأول من الجملة، والمسند إليه الجزء الثاني منها" ثم ينقل مصطلحاً آخر عن الخليل فيقول: " قال الخليل: الكلام سَنَد ومسند كقولك عبدالله رجل صالح فعبد الله سند، ورجل صالح مسند إليه" ويبدو أن هنالك نقصا بعد كلمة مسند يفسره المثال المشروح. كما أن المثال المشروح يؤكد أن سيبويه اقتفى المعنى اللغوي واقتفى رأي الخليل في المسألة، وليس كما يحاول بعض الباحثين المحدثين الذي يجعل ذلك سهواً أو تحريفاً في كتاب سيبويه. انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، 1414هـ/1994م، ج3، ص 220، وص 223 (سند).
9. انظر: المرجع السابق،ج1، ص 25.
10. يتوافق هذا الاستنتاج مع منطق المحمولات الحديث.
11. ج.ب. براون وج.يول: تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطيني ومنير التريكي، الرياض، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى،1418 هـ/ 1997م، ص ص 85-86. وانظر النص الإنجليزي.
12. انظر: رضي الدين محمد الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1402هـ /1982م، ج 1، ص ص 85-86.
13. فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية وأقسامها،عمان، دار الفكر، الطبعة الأولى 2002 /1422هـ، ص 27.
14. يبدو أن هذا الخطأ لم يسلم منه حتى الذي قاموا بدراسات نقدية لنظرية النحو القديم؛ فإبراهيم مصطفى على سبيل المثال يرى أن "الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها"، ولكن هذا لا يطرد في كل المرفوعات فضلاً عن أن أسس الإسناد قد تختلف عن الأسس التي يقوم عليها التركيب أو النظرية النحوية العربية. انظر ك إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م، ص 50.

15. انظر: - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية وأقسامها، مرجع سابق، ص 12. - جمال الدين بن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد على حمة الله، بيروت، دار الفكر، الطبعة الخامسة، 1979، ص 490.
16. جلال الدين عبدالرحمن السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مصر، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1327هـ، ج1، ص 11.
17. انظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية وأقسامها، مرجع سابق، ص ص -17 22، ولا يعلق السامرائي على هذه المعضلة إلا بقوله: "فاتضح بهذا أن الأكثر أن يتألف الكلام من مسند ومسند إليه وربما خرج عن هذه الصورة أحياناً".
18. انظر: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي: شرح الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1402هـ/1982م، طبعة مصورة عن مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ، ج1، ص 231.
19. القرآن الكريم، سورة يوسف، آية رقم 35.
20. الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بدون تأريخ، ج1 ص 38.
21. القرآن الكريم، سورة الكهف، آية 99، والمؤمنون آية 101، ويس آية 51، والزمرآية 68، وق آية 20.
22. انظر: مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1988-م، ص ص 86-87.
23. جفري سامسون: مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، الرياض، جامعة الملك سعود، 1417هـ/1997م، ص 106.
24. انظر: مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، مرجع سابق، ص ص 88-101.
25. انظر: عبدالحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية (بنية الجملة العربية — التراكيب النحوية التداولية — علم النحو وعلم المعاني)، الأردن — عمان، دار الحامد، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2004م، ص 80.
26. انظر: عادل فاخوري: اللسانية التوليدية والتحويلية، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1988، ص ص 61-69.
27. انظر: نعوم تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1413هـ / 1993م، ص 80. حسام البهنساوي: نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، 1425هـ/2004م، ص 19، وص 62.
28. انظر: عبدالقادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال، الطبعة الرابعة، 2000م، وللنظر في آراء الفهري حول ما يتعلق بالإسناد يمكن مراجعة الصفحات الآتية: ج 1، ص 74، ص 80، ص ص 113-114، ص ص 129-130، ص 165، ج2، ص 30، ص 34، ص ص 38-40، ص 44، ص 65، ص 149، ص ص 161-162.
29. أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، الرباط، الجزائر، بيروت، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى، 1434 هـ/ 2013م، ص 114. ويمكن النظر في شروط المحمولية في المرجع نفسه، ص ص 255-256، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الإطار الحملي يعد تمثيلاً ذهنيا بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في إطار نظرية" النماذج الذهنية عند (جونسن ليرد 1983) للواقع لا وصفاً مباشرا له.
30. اعتمد البحث على المراجع الآتية للإشارة إلى ما يتعلق بالحمل:

أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1986، ص ص -9 11.

أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية "مدخل نظري"، الرباط، منشورات عكاظ، 1989، ص 128.

أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م.

أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، الرباط، مكتبة دار الأمان، 1426هـ / 2005م.

أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، الرباط، مكتبة دار الأمان، 1427هـ/ 2006م.

أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، الرباط، الجزائر، بيروت، دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، الطبعة الأولى، 1434 هـ/ 2013م، ص 32.

علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا "نموذج النحو الوظيفي"، الدار البيضاء، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1998، ص ص -49 85.

31. لمراجعة كل ما يتعلق بوضع الإسناد والحمل في الخطاب في نظرية النحو الوظيفي، انظر: أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، الرباط، دار الأمان، 2001، ص ص 74-76، ص 218، ص 230.
32. انظر: ج.ب. براون وج.يول، تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص 86.
33. انظر: كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج)، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى 1425 هـ/2005م، ص ص 64-66.
34. انظر المرجع السابق، ص 67.
35. انظر: فان دايك: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، ترجمة عبدالقادر قنيني، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2000م، ص ص 137-178.
36. انظر: فان دايك: النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي)، مرجع سابق، ص ص 183-224.
37. انظر: ج.ب. براون وج.يول: تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص ص 125-128.
38. ومن ذلك إمكان إعادة العملية التواصلية بوصف النص مجموعة مسندات ترسل بين مسندين إليهما أحدهما أول والآخر ثان أي ن (نص) = م أو + مس + (م ثا + مس + م أ) = م3 من خلال النظر إلى العملية الإسنادية في البداية التي تتكون من مسند إليه أول يرسل المسندات إلى مسند إليه ثان وتلك المسندات تحتوي (مسندا إليه أول + مسندات)، ويقوم المسند إليه الثاني بإعادة النظر في المسندات وفهمها من خلال معرفته بالمسند إليه وبالنص لينتج لنا مسندا إليه ثالثا (مسندات + مسند إليه أول)، وكل عملية لا تؤدي إلى الوصول إلى المعلومة الجديدة تدخل تحت مفهوم كسر النمط الإسنادي، ولذلك الكسر مؤشرات داخل العمليات الإسنادية في النص.... هذه النظرة يمكن أن تمثل بذورا لبناء نموذج تواصلي للدمج الإسنادي أي فهم المسند مدمجا في في المسانيد إليه السابقة داخل الرسالة وخارج الرسالة.
39. انظر: مايكل هووي: التفاعل النصي (مقدمة لتحليل الخطاب المكتوب)، ترجمة ناصر بن عبدالله بن غالي، الرياض، جامعة الملك سعود، 1430هـ/2009، ص ص 53-54.
40. لم يحاول البحث اعتماد النظرية المحمولة في منطق المحمولات الحديث لأنه يفصل بين الموضوع والمحمول على أساس قصر وظيفة الموضوع على المعاني (أو الألفاظ الجزئية معتبراً أن كل ما عداها من معان أو ألفاظ كلية ذو وظيفة حملية وتكون القضية الحملية ما يمكن قولها على غيرها من موضوعات بيد أن وضع الإسناد في النص لايتوافق تماماً مع الفرز القوي في منطق المحمولات بين أسماء الذوات كأسماء الأعلام وما يجري مجراها بوصفها موضوعات، وما عداها من الكلمات لا يمكن إلا أن تكون محمولات. ففي النص يمكن أن نجعل قضية كاملة بمثابة موضوع للنص وقضية أخرى بمثابة محمول للنص. وللاستزادة حول منطق المحمولات الحديث، انظر: محمد مرسلي: منطق المحمولات، مرجع سابق، ص ص 14-15.
41. انظر: ج.ب. براون وج.يول، تحليل الخطاب، مرجع سابق، ص87.